

الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين



أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث- صنعاء

ملخص الدراسة

يعتد المذهب الشيعي أحد أهم ركائز الفكر السياسي الإيراني؛ حيث انطلقت حركة الإمام الخميني المعارضة من منطلقات مذهبية بالأساس. ونجحت في نقل الشيعة «الإمامية» من فرقة هامشية إلى قوة شعبية، استطاعت عبر الثورة الإيرانية اقتلاع أكبر نظام استبدادي في المنطقة آنذاك لتتسبب الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م وبشكل دراماتيكي مفاجئ.

وقد انعكس ذلك على طبيعة الفكر السياسي المرتكز على نظرية «ولاية الفقيه»، وعلى الدستور الإيراني، وكذلك على النخبة الحاكمة في إيران؛ حيث تربط الشيعة «الإمامية» منصب الإمامة بمقام النبوة، باعتباره ولاية «دينية» تمثل امتداداً لمهمة الرسول -صلى الله عليه وسلم- الدينية والسياسية، وتعتبر هذا المنصب حقاً إلهياً ليس للأمة فيه اختيار، وإنما يقوم على أساس (النصية) من الله تعالى.

ومع قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، تحولت بعض القوى المعارضة لحكم الشاه إلى قوى معارضة لحكم «ولاية الفقيه»؛ فقد واجهت الثورة كافة القوى السياسية التي لا تشاركها رؤاها العقدية والفكرية والسياسية، وعملت على تصفيتا وتهميشها من المشهد السياسي العام، بما في ذلك المخالفين من «البيت الشيعي».

وتتوزع التركيبة السياسية المعارضة في إيران إلى قسمين: قسم يعارض النظام القائم في طهران عقب الثورة، ويسعى لتغيير الصيغة التي يقوم عليها حالياً بشكل جذري، وهو قسم يضم قوى دينية وقومية وفكرية مختلفة. وقسم آخر يعارض أداء النظام من الداخل، وهو ما يعرف بالتيار «الإصلاحي»، ساعياً إلى تحسين وضع النظام من خلال تعديلات لا تمس بجوهر القيم والمبادئ التي قامت الثورة على ضوئها، وإنما ببعض التفاصيل هنا وهناك. وبين هذين التيارين يتحكم تيار «المحافظين» بزمام الأمور ومؤسسات وأجهزة السلطة والحكم.

وهنا يلزم النظر للتيارين الإصلاحي والمحافظ وفقاً لخصوصية النظام الإيراني؛ حيث يقصد بالتيار المحافظ ذلك الاتجاه التقليدي من المرجعيات الدينية، والقيادات السياسية، والرموز الثقافية والاجتماعية الملتزمة بنهج الثورة الإيرانية التي تزعمها الخميني ورسم خطها الفكري. بينما التيار الإصلاحي هو ذلك الاتجاه المطالب بإحداث تغييرات على مستوى الأداء السياسي والبنية الثقافية والاجتماعية بما لا ينفصم عن نهج الثورة وخطها الفكري.

الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين



أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث- صنعاء

الفكر السياسي للثورة الإيرانية:

بعد غياب دام قرونًا عن الحضور الإيجابي في الحياة السياسية إلا من خلال الظل أطلت الثورة الإيرانية التي قادها روح الله الخميني، الذي استطاع استغلال الظروف الداخلية لإيران والواقع الإقليمي والدولي ليحيل الشيعة من فرقة هامشية إلى قوة شعبية استطاعت اقتلاع أكبر نظام استبدادي لتنشئ الجمهورية الإيرانية عام ١٩٧٩م وبشكل دراماتيكي مفاجئ.

هذه الثورة غيّرت مجرى الأحداث في المنطقة، وقلبت موازين القوى، وأدخلت إيران نحو عهد جديد. فالثورة التي قادها الخميني ضد حكم أسرة بهلوي العميلة للغرب -حينها- مثلت تحولاً في الفكر السياسي للشيعة (الإمامية)، ضمن سلسلة التحولات التي شهدتها الفكر السياسي الشيعي عبر التاريخ.

ولا يشك أحد في أن المذهب الشيعي كان أحد أهم ركائز فكر الإمام الخميني حيث يُعدُّ الرجل مرجعاً دينياً في المذهب، ورمزاً من رموز الحوزات العلمية؛ حيث انطلقت حركته المعارضة. وهذا الأمر ظهر في طبيعة النظام السياسي المرتكز على نظرية «ولاية الفقيه» التي تمثل نظرية شيعية إمامية متقدمة، وفي الدستور الإيراني، وفي النخبة الحاكمة في إيران.

ومن المقرر أن الشيعة (الإمامية) تربط منصب الإمامة بمقام النبوة، باعتباره ولاية دينية تمثل امتداداً لمهمة الرسول -صلى الله عليه وسلم- الدينية والسياسية، وتعتبر هذا المنصب حقاً إلهياً ليس للأمة فيه اختيار، وإنما يقوم على أساس (النصية) من الله تعالى.

هذه العقيدة التي توارثها الشيعة وأصلوا لها، وأضافوا لها تصورات خاصة عن شخصية الأئمة، وامتيازاتهم -والتي منها: العصمة، وحق التشريع، ومعرفة الغيب- جعلت من الأئمة كيانات مقدسة، واتباعها واجباً مطلقاً.^(١)

وَجَرى استصحاب هذه العقائد في ذرية الإمام علي -رضي الله عنه- من بعده، حتى جاء عام ٢٦٠هـ؛ حيث توفي الإمام الحادي عشر المعروف بالحسن العسكري دون أن يُعرف له خلف، أو ينص على إمام بعده، ما أوقع الشيعة في اضطراب، وألجأ فرقة منهم إلى ادعاء (ولِد) للحسن العسكري، لكنه أخفاه خوفاً عليه، واستطاعوا

(١) انظر في ذلك: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د. ناصر عبد الله القفاري، دار الرضا للنشر والتوزيع، الجزيرة، ط٢، ١٩٩٨م؛ المجلد الثاني.

(الغيبة الكبرى): لما رأوا أنَّ هذا الواقع سهَّل عليهم التَّمكُّن من العامة الذين ارتضوا بهذه العقيدة، وأنَّ الحيلة انقطعت عليهم فلجئوا لمثل هذا الإعلان.^(٣)

غير أن المراجع الشيعة في المقابل بدأت في ترويج آثار ومرويات عن الرجعة، وعن فضل الانتظار والصبر، وعمَّا سيجري لأتباع الأئمة زمن

الرجعة من التمكين والظهور.

وخلال هذه الحقبة من التاريخ كان لا يزال الشيعة يتواصلون بكتمان وستر مثل هذه

المعتقدات، ويبثون الأمان في

نفوس أتباعهم، ما جرَّ عليهم الانسحاب من المشهد السياسي؛ لارتباط قيام الدولة في فكرهم بوجود الإمام، بل إنهم نقلوا ورووا عن أئمتهم بطلان كل الحكومات القائمة منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حتى مجيء الغائب - عدا عهد الإمام علي-

وتماشياً مع الواقع القائم كان الشيعة يُظهرون خضوعهم لسلطان الدولة التي يرون كفرها، مع بقاء ولائهم لأئمتهم في السر.^(٤)

وأصبحت (التقية) ديناً لهم في كافة شؤونهم ومنطلقاً لتعاملاتهم وسلوكهم.

وهكذا تخلى الشيعة (الإمامية) في الغالب الأعم من تاريخهم عن إقامة دولة، إلا أنَّ جباية الخُمس الذي يؤمن به الشيعة -والذي أصبح حقاً للفقهاء- حقق لمراجعيات المذهب تمكناً وتأثيراً قائماً على (المال) حتى صاروا بسببه مؤسسةً مستقلة تدير شؤون الشيعة بشكل مستقل.

(٣) تيارات الفكر الإسلامي، محمد عمارة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٢١٠.

(٤) إيران تحديات العقيدة والثورة، د. مهدي شحادة، ود. جواد بشارة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١٦.

إقناع الأتباع بذلك زاعمين غيبته؛ (لأنه لا يصح أن يخلو الزمان من إمام قائم بحجة الله في الأرض).

وأحاطت فكرة (الغيبية) هالة من الأخبار والمرويات التي نسجها مراجع الشيعة خلال الفترة اللاحقة؛ ولأن مثل هذه الفكرة قد تؤدي إلى تراجع المذهب،

وبسبب ما قد يترتب على ذلك

من أمور لازمة أحدث مراجع الشيعة فكرة (تعويضية) لسد

هذا الفراغ (المرجعي)، ألا وهي

فكرة (النيابة)، أو ما عُرف

بـ(الباب)، وهو منصب يتولى بموجبه شخص (الباب) الصلة

بين الإمام الغائب وبين أتباعه من خلال التقائه بالإمام، وينال بموجب ذلك حق الطاعة، وثقة الرواية، وجمع الخُمس الذي كان ينصب بموجبه الباب وكلاء له في الديار التي يوجد بها الشيعة.

ومضى الأمر على هذا الحال حتى ساد التشكك

بين الشيعة، ووقع الخلاف في ادعاء البابية، فخرج مراجع الشيعة بفكرة جديدة هي (نيابة الفقهاء)، من

خلال توقيع (خطاب) منسوب للإمام الغائب يُعلن فيه انقطاع البابية المباشرة، وينص على نيابة فقهاء

المذهب، وبذلك احتلوا في نفوس الأتباع شيئاً من

التقديس الذي كان يُصرف للأئمة.^(١)

يقول شيخهم محمد رضا المظفر: «عقيدتنا في

المجتهد الجامع للشرائط، أنه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق،

له ما للإمام من الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه رادٌّ على الإمام، والراد على الإمام

رادٌّ على الله تعالى».^(٢)

ومع هذا التحول في القرن الرابع الهجري أعلن

الشيعة عن انقضاء (الغيبة الصغرى) للإمام وبدء

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، دار الغدير، بيروت، ١٣٩٣هـ؛ ص ٥٧.

وتجلت هذه الاستفادة في عدة جوانب:

١- تواصل الخميني بهذه القوى وتحالفه معها لإسقاط الشاه، رافعاً شعارات ثورية توازي تلك الشعارات التي يستخدمها اليساريون عادة.

٢- توظيف الأحزاب اليسارية - كما حدث مع (حزب تودة) الماركسي- لتصفية خصوم النظام عقب الثورة وقمعها، وارتكاب المجازر ضدها خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٣ م.

٣- بالإضافة إلى ذلك فقد تبنت الجمهورية الجديدة السياسة الاشتراكية؛ حيث نصّ الدستور الإيراني على بعض هذه السياسات.^(٢)

٤- خضوت اللغة المعادية للاتحاد السوفياتي في الخطابات السياسية للجمهورية الإيرانية عقب الثورة.

غير أن هناك من يرى أن الخميني كان يتعامل مع اليسار بمنطق «برجماتي» بحت؛ حيث عمل على تصفية (حزب تودة) وتنظيم «فدائي خلق» بعد أن هَيَّبوا له الساحة السياسية، الأمر الذي ألجأ القوى اليسارية لمغادرة إيران، أو إلى العمل السري كما كان العهد سابقاً!

هذه البرجماتية في فكر الخميني ظهرت جلية في خفايا التعامل الذي كان قائماً بين النظام والولايات المتحدة الأمريكية -بل وإسرائيل- والتي بدت تفوح أثناء الحرب الإيرانية مع العراق، وتؤكد مع مرور الوقت. وهي أمور أكدها أشخاص من داخل النظام الإيراني ومن المقربين إلى الخميني، أمثال المرجع آية الله منتظري، الذي كان مؤهلاً لخلافة الخميني لكنه أُقيل وحُوِّك على إثر انتقاده له، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله، ففي مذكراته التي نشرها وضمنها كشفاً للاتصالات السرية بين قيادة الثورة وكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب مع

وعاد الحديث مجدداً عن نظرية «ولاية الفقيه»، وكان الشيخ أحمد النراقي -مؤلف كتاب «عوائد الأيام» في أصول الفقه والمتوفى عام ١٨٢٩م- ممن ساهم في إحياء هذه النظرية. وظلت نظرية «ولاية الفقيه» حبيسة الكتب العلمية والجدل النظري لقيام خلاف عريض عليها، حتى مجيء روح الله الخميني الذي استطاع بعث هذه الفكرة مجدداً من مرقدتها، لينظر لها في الأوساط الفقهية، ويسعى لتحويلها من نظرية مجردة إلى واقع ملموس، مواجهاً كل مخالفه ومغيراً وعي القاعدة الجماهيرية للشيعية.

كما أنّ هذه الدولة في فكر مؤسسها تُؤسس لدولة المهدي العالمية، كما ينص على ذلك الدستور الإيراني، وبذلك بدأ العمل على «تصدير الثورة».^(١)

هكذا استطاع الخميني أن يستند إلى موروث الشيعة الإخباري والفقهية الذي أثبت قابليته للابتداع واستحداث نصوص و(أفكار) تلبى التغطية على عقائد المذهب الباطلة وأخباره المكذوبة، ليُنظّر لفكرة «ولاية الفقيه»، ويحيلها إلى دولة رغم غياب (الإمام) -الثاني عشر- الذي لا تصحّ بغيبته حكومة (إسلامية) وفقاً للمذهب! ويصبح الخميني أول (ولي فقيه) لها! وقد سعى الخميني بعد قيام الدولة إلى تصفية المرجعيات المخالفة له، ممن لهم أثر في الأوساط الشيعية داخل إيران وخارجها.

لم تقف الخلفية الشيعية فقط خلف هذا التحول، فقد استفاد الخميني من تجربة القوى اليسارية التي كان لها وجود كبير في الساحة الإيرانية خلال تلك الحقبة؛ نتيجة لواقع الفقر والحرمان الذي كانت تعيشه غالبية الشعب الإيراني في زمن الشاه.^(٢)

(١) يمكن العودة إلى كتاب (الحكومة الإسلامية) للخميني، وهو يلخص فكر الرجل في شأن «ولاية الفقيه»، وفي أدوار ومهام الدولة التي ستقوم على أساسها.

(٢) انظر: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، د. كمال مظهر أحمد، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٥م، ص ٢٧٢.

(٣) انظر حول تأثير ثورة الخميني بالأفكار اليسارية كتاب «المشكلة الشيعية»، أسامة شحادة، كتاب الراصد، ط ٢، ٢٠٠٨م، ص ٣٠٧-٣٠٧.

لذلك لا غرابة اليوم أن نجد النظام الإيراني بمكونيه: المحافظ والإصلاحي يقدم أنموذجاً لحالة التماهي بين تيارين يفترض فيهما التباين.. لذلك قد ينتهج بعض الإصلاحيين في بعض آرائهم ومواقفهم أقصى درجات تشدد المحافظين والعكس صحيح!

وهذه اللغة البرجماتية لا تزال حاضرة في وعي ورؤية التيار المحافظ، انظر على سبيل المثال إلى قول حجة الإسلام الدكتور طه هاشمي -ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في الحوزة العلمية:^(٥) «نحن نعتقد -في الجمهورية الإسلامية- بأن الإصلاحات أمر ضروري، لكنه يجب أن يتم عبر مخطط يتلاءم مع الظروف الزمانية والظروف الراهنة، ولا يمكن أن نسارع في تنفيذ هذه الإصلاحات؛ لأن البلد والشعب لن يتحملا هذه السرعة في الإصلاحات...». ويقول في موطن آخر^(٦): «نستطيع أن نقول بأن كلا الفصيلين -خاصة بالمبادئ الأساسية، خاصة المبادئ الدينية والعقائدية، وقضية ولاية الفقيه، والقيادة في الجمهورية الإسلامية، وفي بعض القضايا الاقتصادية!»

وهذا يعني أن المحافظين لا يعارضون الإصلاحات التي يطالب بها التيار الآخر، لكنهم يرون أنه من الضروري التدرج فيها...!! في حين يؤكد التيار الإصلاحي تمسكه بمبادئ الثورة وقيم النظام، رغم سياسته البرجماتية. يقول الدكتور عطاء الله مهاجراني -وزير الثقافة والإرشاد في حكومة الرئيس خاتمي-: «كلا الفصيلين متفقان في مبادئ الدين ومبادئ الثورة، وفي التحرك ضمن إطار النظام والقانون الأساسي للدستور».

ويضيف: «إن كلا الفصيلين المحافظين والإصلاحيين ليس بينهم اختلافات أساسية من الناحية الدينية، ومن ناحية الدستور»، و«أدبياته -أي خاتمي- تختلف مع الأدبيات التي يستخدمها الآخرون، لكننا لو أمعنا

العراق؛ وأكدها كذلك أول رئيس للجمهورية الإيرانية أبو الحسن بنو صدر في حوار مع صحيفة «هيراند تريبون» الأمريكية في ٢٤/٨/٩٨١م، وآخر مع قناة «الجزيرة» في ١٧/١/٢٠٠٠م.^(١)

وتلتقي البرجماتية مع عقيدة (التقية) التي يؤمن بها (الإمامية) في كافة شئونهم.^(٢) ويبرر الشيعة وفقاً لهذا المبدأ كثيراً من تناقضاتهم العقدية والإخبارية والتشريعية ومواقفهم السلوكية. حتى إن آية الله محمد صادق روحاني يقول في كتابه (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر): «التقية أربعة أقسام: التقية الخوفية، والتقية الإكراهية، والتقية الكتمانية، والتقية المداراتية».^(٣)

ونشأت (التقية) - وهي إظهار أقوال وأعمال وأحوال خلاف ما يعتقد الشيعة ويبطنونه - مع بداية ظهور التشيع، وتصادمه مع عقيدة وإجماع المسلمين، وجعل الشيعة يسبونوا إلى أئمتهم ويعتبرونها ديناً، حتى دخل بها على دينهم الكذب والروايات الموضوعية والمفتريات، وأوجد في موروثهم التاريخي والشرعي تناقضات كثيرة وتضارباً في الأفكار والآراء والمعتقدات.

هذا الركام الكبير من الموروث الذي يزاحم في غالبه نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، والمنسوب في غالبه لأئمة آل البيت رغم أنه يشكك في القرآن الكريم ويطعن في السنة، إلا أنه شكّل (العقل الشيعي)، وأخضعه لقبول هذا التضارب وتلك التناقضات دون إخضاعها لأي مراجعة أو نظر. ومن ثمّ تطور (الفكر السياسي الشيعي)، وتدرج في تحولاته على ضوء هذه التناقضات والتضاربات بحيث أصبحت جزءاً من شخصيته.^(٤)

(١) لمزيد اطلاع انظر كتاب «حزب الله من النصر إلى القصر»، للكاتب، ٢٠٠٧م.

(٢) انظر: أصول مذهب الشيعة، ص ٩٧٧-٩٩٥.

(٣) ص ١٤٨-١٤٩، ط ١٣٩٦هـ.

(٤) انظر ما قاله الدكتور موسى الموسوي في كتابه (الشيعة والتصحيح.. الصراع بين الشيعة والتشيع) حول التقية (ص ٥١-٥٩)، ١٤٠٨هـ.

(٥) في حوار مع قناة «الجزيرة»، في ٦/٢٠٠٤م.

(٦) قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، في ٧/١٢/٢٠٠٠م.

وقد دفعت هذه النظرة القومية مراجع شيعية عربية للتعبير عن تدمرها من هذا التعصب العرقي، سواء في داخل إيران أو في العراق أو خارجهما.

التركيبة السياسية للتيارات والتنظيمات والقوى السياسية العاملة في إيران: (٣)

تتوزع التركيبة السياسية المعارضة في إيران إلى قسمين: قسم يعارض النظام القائم في طهران عقب الثورة، ويسعى لتغيير الصيغة التي يقوم عليها حالياً بشكل جذري، وهو قسم يضم قوى دينية وقومية وفكرية مختلفة. وقسم آخر يعارض أداء النظام من الداخل، ساعياً إلى تحسين وضع النظام من خلال تعديلات

لا تمس بجوهر القيم والمبادئ التي قامت الثورة على ضوئها، وإنما ببعض التفاصيل هنا وهناك.

وبين هذين التيارين يتحكم تيار المحافظين بزمام الأمور ومؤسسات وأجهزة السلطة والحكم.

فمن القسم الأول:

١- **التيار الملكي:** الذي يتزعمه رضا بهلوي نجل الشاه السابق، وله نشاط في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو فاقد للشعبية ويؤخذ عليه عداؤه للعرب!

٢- **التيار القومي (الفارسي):** وهو تيار له وجوده داخل إيران وخارجه، ولا يقل خطابه العدائي للعرب عن التيار الملكي، فهو متعصب للقومية الفارسية التي لا يؤمن بغيرها.

(٣) راجع: الشرق الأوسط، عدد ٩٢١٥، في ٢٠/٢/٢٠٠٤م؛ والتيارات السياسية في إيران.. أبناء الثورة والمعارضة، شفيق شقير، الجزيرة، المعرفة، في ٣/١٠/٢٠٠٤م؛ ومجلة مختارات إيرانية، عدد ١٠٧، في يونيو ٢٠٠٩م؛ وقراءة في الخارطة السياسية الإيرانية، قاسم قصي، صحيفة اللواء الأردنية، في ٧/٧/٢٠٠٩م.

النظر فيما طرحه في خطابه سوف نرى أنه ليس هناك اختلاف شاسع وبين النسبة للمبادئ الدينية بينه وبين ما يسمى بالمحافظين»^(١).

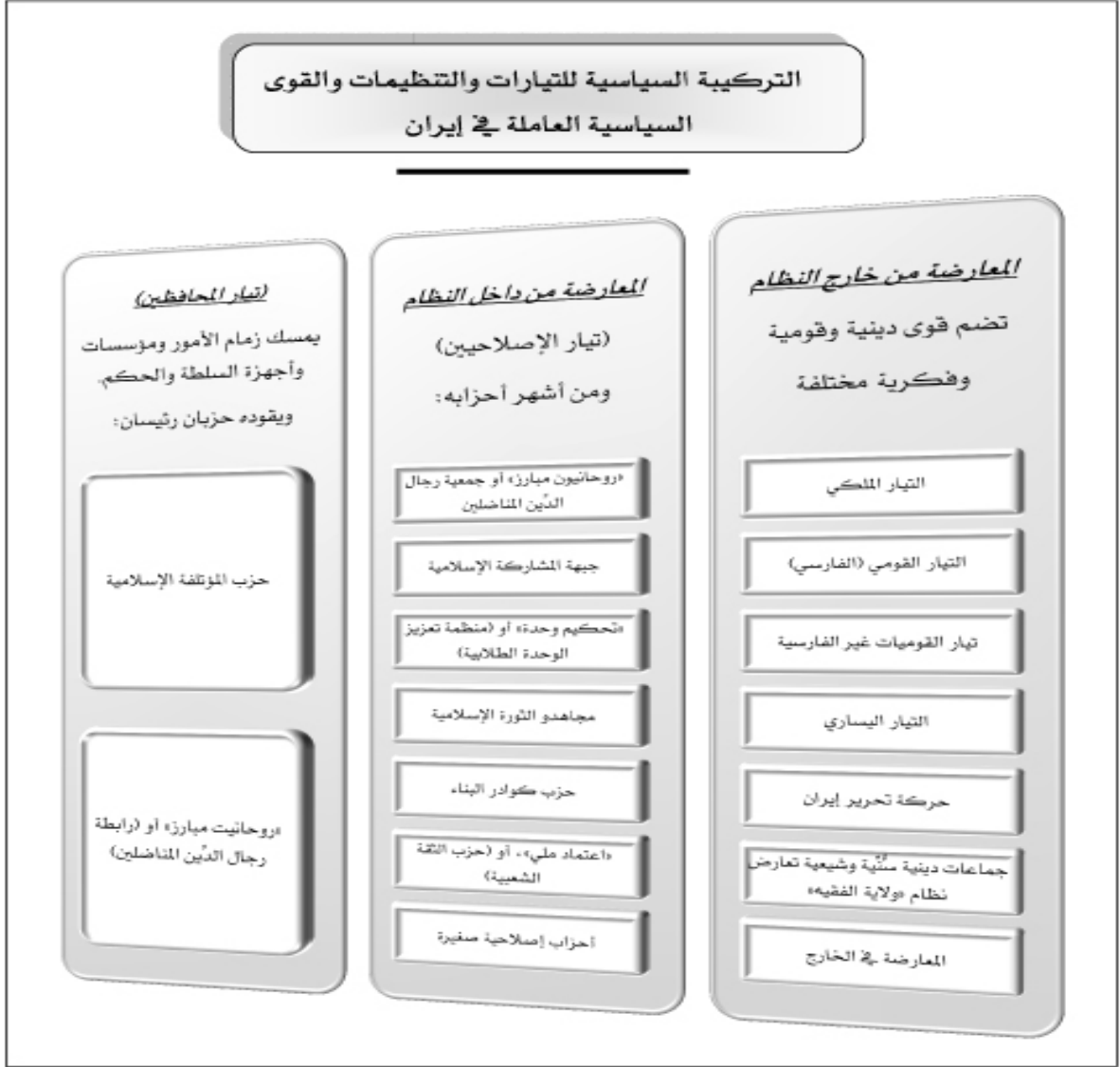
ومن العوامل المؤثرة في الفكر السياسي الإيراني: القومية الفارسية التي تتجلى في وعي القادة الإيرانيين، ويرتبط التشيع لدى الإيرانيين بالعنصر الفارسي، فمن بين الصحابة الذين ناصروا الإمام علياً -رضي الله عنه-

يميز الشيعة سلمان الفارسي، ومن بين الشخصيات المعظمة لديهم أبو لؤلؤة الفارسي ذلك المولى الذي قتل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، كما أنهم يعظمون الحسين ابن علي -رضي الله عنه-، ويجعلون غالب أئمتهم من ذريته للفارسية التي تزوج بها،

ويعتقد الإيرانيون أنهم المعنيون بنصرة (الإمام الثاني عشر) حين رجعتهم، وأنهم أصحاب (الرايات السود) الذين يخرجون من المشرق،^(٢) وقد انطلقت الشعوبية التي تدعو إلى تحقير الجنس العربي من إيران بادئ ذي بدء.

وقد تجلت هذه النزعة القومية في دستور جمهورية إيران الإسلامية الذي يعتبر اللغة الفارسية اللغة الرسمية للدولة، ويعتمد في الوقت ذاته على السنة الشمسية والأشهر الفارسية. وحتى على الصعيد الشعبي يحتفي الشيعة (الإمامية) بعيد النيروز حتى الآن، ويمارسون تقاليد وعادات فارسية حتى اليوم دون أي غضاضة، ويغلب على الخرائط السياسية الإيرانية وصف الخليج العربي بالفارسي، كما تفتخر دولة إيران بالتراث والآثار الفارسية رغم وثبيتها!

(١) الجزيرة، برنامج بلا حدود، في ١٧/١١/١٩٩٩م.
(٢) تبشر كتب المفكرين الشيعة -كعصر الظهور لعلي الكوراني- بدور الجمهورية الإيرانية اليوم في مجريات الأحداث التي ستترافق ظهور (الإمام الغائب)، وتعتبره دوراً مركزياً!



التيار هاجر من إيران عقب قيام الثورة ومواجهة القيادة السياسية له لتصفيته. ويعمل المعتدلون من هذا التيار داخل إيران، والبعض الآخر يعمل بشكل سري ومسلح. ومن بين قوى هذا التيار: «منظمة فدائيي الشعب»، و«حزب توده» الشيوعي، و«منظمة طريق العامل»، و«الحزب الشيوعي العمالي».

٥- «حركة تحرير إيران»: وتوصف بأنها ليبرالية حيناً ووطنية حيناً آخر؛ وهي تلتزم بدستور البلاد، وتؤمن بإقامة نظام إسلامي لكن ليس وفق صيغة

٣- تيار القوميات غير الفارسية: وهو تيار عريض، فهناك: الأتراك، والأذريون والأكراد، والعرب الأهوازيون، والبلوش والتركمان، ويطالب هذا التيار بنيل الحقوق القومية في إطار إيران الموحدة، إما بحكم ذاتي أو فيدرالي، وهناك من ينادي بحق تقرير المصير. ولهذا التيار وجود داخل إيران وخارجه أيضاً.

٤- التيار اليساري: وهو تيار يضم كافة الأحزاب والحركات اليسارية المختلفة، وكثير من رموز هذا

البرلمانية في أكثر من مجلس. لكن يؤخذ عليه افتقاده لرؤية واضحة لماهية الإصلاحات؛ كونه لا يمتلك فلسفة فكرية وسياسية مغايرة للفكر الذي يقوم عليه النظام اليوم، فما يُعلن عنه من برامج لا تمثل منهجاً مستقلاً، وإنما خطط عمل وآليات تنفيذ مختلفة لما يطرحه المحافظون في مجال تنفيذ سياسة النظام القائم!

لذلك فإن مفهوم (الإصلاحيين) لا يمتلك تعريفاً محدداً نتيجة اختلاف رؤى المنتمين لهذا التيار، ومن ثمّ فالتيار يقوم على الشخصيات الكاريزمية، وثقلها التاريخي، وعلاقاتها الاجتماعية، وشعبيتها في الأوساط الدينية والجماهيرية، والشعارات التي تتبناها وعوداً وتفنتقدها واقعاً أكثر من قيامه على برامج واضحة ورؤى بيّنة.

ومن بين أشهر أحزاب هذا التيار:

١- «روحانيون مبارز» أو جمعية رجال الدين المناضلين:

وهذا التيار من أكبر التنظيمات السياسية الإصلاحية، ويضم تحت لوائه رجال دين إصلاحيين كثر، وينتمي إليه محمد خاتمي ومهدي كروبي، ومن أبرز أعضائه علي أكبر محتشمي سفير إيران السابق في سوريا، وعبد الله نوري وزير الداخلية السابق ومدير صحيفة سلام. ويلتقي الحزب مع (حزب كوادر البناء) في كثير من الرؤى والمواقف.

٢- جبهة المشاركة الإسلامية:

وتشكلت بعد أشهر من انتخاب خاتمي للرئاسة؛ حيث قرر أنصاره من غير رجال الدين من التكنوقراط والليبراليين تشكيل تنظيم سياسي يمثل فكرة الإصلاح «الخاتمية»، فأعلنوا عن تأسيس حزب الجبهة. وسبق أن رأس الجبهة محمد رضا خاتمي أخو الرئيس خاتمي، وكانت الجبهة الداعم الأساسي للرئيس محمد خاتمي، وهو ما أدى إلى منع عدد كبير من أعضائها من الترشح للانتخابات لاحقاً.

(الولي الفقيه)، فحافظت بذلك على وجودها الواقعي برغم حظر القانون لها. وقد تأسست الحركة في ستينيات القرن المنصرم بزعامة مهدي بازركان رئيس وزراء الحكومة المؤقتة المنبثقة عن الثورة؛ ويتزعمها إبراهيم يزدي، وقد تعرض غالبية قياديينها للاعتقال بعدما وجّه القضاء إليهم تهمة التآمر ضد النظام الإسلامي.

يضاف إلى ذلك الجماعات الدينية السُنّية والشيعية التي تعارض نظام «ولاية الفقيه»: فهي جماعات تقوم على معارضة النظام على أسس مذهبية أو خلاف فكري، كما هو الحال مع «منظمة مجاهدي خلق» التي كانت تنطلق من العراق في معارضتها المسلحة للنظام، ويشبهها «أنصار علي شريعتي».

ويجري مؤخراً إعادة ترتيب صفوف المعارضة في الخارج، فهناك: اتحاد الجمهوريين الإيرانيين «اتحاد جمهوري خواهان إيران»، واتحاد الجمهوريين الديمقراطيين العلمانيين «اتحاد جمهوري خواهان دموكرات ولائيك».

والتحالف الأول أوسع وأكبر من الثاني، ويضم شخصيات ومجموعات يسارية ووطنية وقومية ودينية تعيش في المنفى، وهو يسعى لإيجاد تغيير سلمي وديمقراطي في الحكم، لذلك فهو يدعم جهود الإصلاحيين في تحسين واقع النظام من الداخل. أما التحالف الثاني فيطالب بتغيير شامل للنظام.

أما التركيبة المعارضة من داخل النظام فتتمثل في التيار الإصلاحية، والذي يضم أحزاباً وجمعيات سياسية عدة، وتناصره الكثير من الجمعيات المهنية والحقوقية، إضافة إلى مؤسسات مختلفة فاعلة في المجتمع الإيراني.

وقد نجح هذا التيار في الوصول إلى السلطة أربع دورات انتخابية، وحصل على أغلبية المقاعد

عليه وصف (الإصلاحي)؛ حيث لعب دوراً مؤثراً في دعم الرئيس خاتمي خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م.

وقد انفصل التيار الليبرالي الذي كان منضوياً تحت الحزب، والمتمثل في جماعة الاقتصاديين الأحرار (الدكتور مسعود نيلي، والدكتور محمد طبيين، وبعض الدبلوماسيين أمثال محمد حسين عادلي وصادق خرازي) عن حزب (كوادر البناء)؛ وبذلك فقد الحزب قاعدته التفكيرية التنظيرية الممثلة في العناصر الليبرالية التي كانت تدمهم دائماً بالبرامج الانتخابية؛ كما فقد الليبراليون التنظيم السياسي الرسمي الذي كانوا يتحركون من خلاله فضلاً عن صحيفة الحزب التي كان يخاطبون جماهيرهم من خلالها، وبذلك اختفى تقريباً تأثير الليبراليين على الساحة السياسية الإيرانية كما تغيرت طبيعة (كوادر البناء).

٦- «اعتماد ملي»، أو (حزب الثقة الشعبية):

ويرأسه مهدي كروبي، وللحزب هيكلية تنظيمية متكاملة، وهو يضم شخصيات إصلاحية تولت مناصب ومهام سياسية وتنفيذية في العهود السابقة. وينتشر هذا الحزب في معظم المناطق الإيرانية، لكن نقطة قوته الأساسية تنطلق من شخصية زعيمه مهدي كروبي، الذي يصر على البقاء مستقلاً بدون الدخول في أي تحالفات، وإن كان يعقد صفقات تعاون مع معظم التيارات السياسية دون أن يدخل أحد كفصيل مستقل داخل حزبه. ويصدر الحزب جريدة باسم اعتماد ملي، وهي من أقوى الصحف الإيرانية الإصلاحية.

وهناك أحزاب إصلاحية صغيرة أخرى، كحزب: «حاكمية الشعب» -أو حزب الديمقراطية- ويرأسه الدكتور كواكبيان؛ و«حزب التضامن» ويرأسه راه كمني؛ و«بيت العمال»؛ ومؤخراً أعلن مير حسين موسوي عن جبهة جديدة وهي (الكلمة الخضراء).

التيار المحافظ:

التيار المحافظ هو التيار الأعرض، وهو يضم أحزاباً

وتحالفت الجبهة مباشرة مع منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية^(١) بقيادة بهزاد نبوي النائب الثاني لرئيس البرلمان، ومع قوى ليبرالية ووطنية بارزة مثل حركة الحرية بشكل غير رسمي، معززة بذلك موقعها كأبرز تنظيم سياسي في إيران.

وتمثل الجبهة الإطار السياسي الأوسع للإصلاحيين، ويرأسها حالياً السيد ميردامادي.

وكان الاشتراكيون من بين القوى المنضوية تحت مظلة الجبهة، غير أنهم غادروا الجبهة، وانعزلوا عن العمل السياسي؛ نظراً للاختلاف مع التيار الديمقراطي داخلها.

٢- «تحكيم وحدة» أو (منظمة تعزيز الوحدة الطلابية):

وهو أكبر تنظيم طلابي في إيران، وغالباً ما تتفق آراؤه وتوجهاته مع (جبهة المشاركة). وقادت المنظمة منذ عام ١٩٩٧م وإلى عام ٢٠٠٣م عدداً من المظاهرات والاحتجاجات ضد بعض القوانين، وتجاوزت في بعض شعاراتها أحياناً لتصيب الولي الفقيه، ومؤسسة الولي الفقيه نفسها.. وهو ما أثار حفيظة الرئيس محمد خاتمي. ويتميز هذا التجمع الطلابي بعدم وجود قيادة فردية له؛ حيث يقوده مجلس مركزي وقيادة غير هرمية، وتعرض لأكثر من انشقاق، ولكنه لا يزال قائماً.

٤- مجاهدو الثورة الإسلامية:

أمينه العام محمد سلامتي، ومن أبرز قادته بهزاد نبوي الذي شارك في الاعتصام المعارض على منع عدد من الإصلاحيين من الترشح للانتخابات.

٥- حزب كوادر البناء:

ويتزعمه غلام حسين كرباستشي رئيس بلدية طهران السابق، ومن أبرز رموزه هاشمي رفسنجاني، ويشكل التكنوقراط غالبية حزب الكوادر، وكان فيما مضى يطلق

(١) وهي تُعد من أقدم التنظيمات الثورية، ومن أكثرها نفوذاً في الحرس وأجهزة الأمن.

الإصلاحيون والمحافظون

الاتفاق والافتراق

ابتداء وحتى لا يقع القارئ الكريم في خلط نتيجة الاستخدام العائِم للمصطلحات الواردة في هذا الموضوع ارتأيت أن أحدد مفهوم مصطلحي (الإصلاحيين) و(المحافظين) وفقاً للاستخدام الذي سيتم تناولهما على ضوءه.

فمن المعلوم أن هذين المصطلحين شائعان إعلامياً، وغالباً ما يتم من خلالها الخلط بين الواقع الفعلي للحراك السياسي؛ والفكري الثقافي؛ والاجتماعي في أي مجتمع.

ففي الشأن الإيراني مثلاً، يعتبر الإصلاحيون تياراً عريضاً غير متجانس في انتمائه القومي والعقدي والمذهبي. ذلك أن مطالب القوى المعارضة في التغيير السياسي سبقت الثورة الإسلامية، ومثلت شرائح

مختلفة من المجتمع الإيراني الذي سعى بغالبية مكوناته للإطاحة بحكم الشاه الذي بلغ حدّاً من الاستبداد والطغيان، والعمالة والخيانة والظلم.

وقد وجدت هذه المطالب في رؤى مختلفة -منها

اليساري ومنها الليبرالي،

ومنها القومي والوطني، ومنها الديني- قالباً فكرياً لصياغتها في مشاريع سياسية أخذت شكل تنظيمات سياسية، أو حراك شعبي، أو جماعات مسلحة خلال فترة حكم الشاه.

ومع قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، تحولت بعض القوى المعارضة لحكم الشاه إلى قوى معارضة لحكم (ولاية الفقيه)؛ فقد واجهت الثورة كافة القوى السياسية التي لا تشاركها رؤاها العقديّة والفكرية والسياسية، وعملت على تصفيتها وتهميشها من المشهد السياسي العام، بما في ذلك المخالفين من

رئيسة وعددًا من الشخصيات الدينية والقيادات الحكومية، وأعضاء في مجلس الشورى، وقيادات في الجيش والحرس الثوري، وينتمي التيار إلى خط الإمام الخميني والقيادة، وإن كانت له مواقف المعارضة أحياناً لبعض مواقف القيادة، ويوصف التيار بالتشدد.

ويقود هذا التيار حزبان رئيسان هما:

١- حزب المؤتلفة الإسلامية:

وهو رأس التيار المحافظ، وكان الحزب يحكم النظام برمته قبل مجيء محمد خاتمي ومؤيديه، لكنه خسّر بعد مجيء خاتمي أبرز مواقفه في الحكومة والبرلمان، وبالرغم من ذلك فهو لا يزال يسيطر على الكثير من مفاصل الدولة.

٢- «روحانيت مبارز» أو (رابطة رجال الدين المناضلين):

وكانت قبل الثورة تجمعاً لرجال الدين المعارضين للشاه. ويرأس الرابطة علي أكبر ناطق نوري المستشار السياسي، وأحد أهم المقربين للمرشد علي خامنئي. وقد انقسمت بعد الثورة إلى مجموعتين، الأولى بقيادة مهدوي كني، والثانية بقيادة موسوي خوئني (مجمع رجال الدين).

ويسيطر المحافظون عمومًا على المخابرات، والحرس الثوري، وأجهزة الرقابة القضائية، والأجهزة المعنية بحماية الثورة والنظام عمومًا، لاسيما مجلس صيانة الدستور؛ وهذا ما يشتكي التيار الإصلاحي منه، كون هذه المؤسسات والأجهزة تهيمن على الحياة السياسية، واستطاع المحافظون من خلالها أن يعرقلوا ترشيحات الإصلاحيين الأخيرة، وأن يحكموا بالسجن على العشرات من أعضاء البرلمان والصحفيين والمتقنين غيرهم، كما أغلقوا عشرات الصحف، حتى بات تطبيق برامج الإصلاحيين أمرًا مشكوكًا فيه.

من الدوافع. حتى بات البعض يصوّر ما يجري داخل إيران -في الفترة الأخيرة- بأنه (ثورة جديدة)، وفي أقل الأحوال (انتفاضة شعبية)؛ ما سطّح من القراءة الحقيقية لمجريات الأحداث على الساحة الإيرانية التي يلتقي فيها الديني بالقومي بالفكري والسياسي بالمصلحي كأى امتزاج في لوحة فسيفسائية في مساجد أصفهان.

ومع ذلك فإنّ العارفين بالشأن الإيراني يرون بأن التمييز بين الإصلاحيين والمحافظين في المشهد

السياسي الإيراني تشوبه الضبابية؛ فغالبية رموز الإصلاحيين على المشهد السياسي الإيراني هم من الدارسين في الحوزات الدينية، ومن رجال الثورة إن لم يكونوا من رموزها، وكانوا بالأمس من رجال الدولة وحرس النظام، كما هو

الحال مع مير حسين موسوي ومحمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني. كما أن هناك من رموز المحافظين من لا يعارض الحكم المدني الدستوري وقضايا الحقوق والحريات، والإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها بعض الإصلاحيين!

وهنا يمكن رصد نقاط الاتفاق والافتراق بين التيارين الإصلاحي والمحافظ، والتي من أهمها:

١- الالتزام بالمرجعية المذهبية ومبادئ الثورة كأساس

للنظام الحاكم في إيران:

وهذا أمر طبيعي في ظل انتماء الغالبية العظمى من أعضاء النظام للمذهب الإمامي، ومشاركتهم في الثورة، وتوليهم المسؤوليات بحسب نصوص الدستور والقوانين المنبثقة عنه، ولقد اعتبر المرشد الأعلى علي خامنئي -في خطبة له- أن كل المرشحين في انتخابات ٢٠٠٩م الرئاسية من رجال النظام، وبالقطع هناك خلافات بينهم، لكن لم تكن المنافسة بينهم منافسة بين الداخل والخارج، بل في إطار النظام ولمصلحته.

(البيت الشيعي)^(١)، ومن ثمّ ظلت مطالب الإصلاح والتغيير السياسي قائمة في الواقع العملي في إيران، وإن اختلف الطرف الآخر من المعادلة.

لذا فإننا هنا لا نتحدث عن التيار الإصلاحي والمحافظ بالمعنى الأشمل؛ لأنهما بهذا المعنى يخرجان عن حدود بحثنا محل التناول. وإنما نقصد بالتيار المحافظ ذلك الاتجاه التقليدي من المرجعيات الدينية، والقيادات السياسية، والرموز الثقافية والاجتماعية الملتزمة بنهج الثورة الإيرانية التي تزعمها الخميني

ورسم خطها الفكري. ونقصد بالتيار الإصلاحي الاتجاه المطالب بإحداث تغييرات على مستوى الأداء السياسي والبنية الثقافية والاجتماعية بصورة لا تقلل من نهج الثورة وخطها الفكري -في نظره.

وعليه فنحن لا نتحدث عن الإصلاحيين المناهضين لمبدأ (ولاية الفقيه) والنظام الحاكم في إيران، وهو تيار عريض يتشكل من توليفة غير متجانسة من قوى واتجاهات مختلفة، الجامع المشترك بينها: المطالبة بالتغيير، مع اختلاف منطلقاتها وانتماءاتها الفكرية والعقدية والعرقية؛ وله حضوره على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

ومن المؤسف أن الكثير يخلط بين هذين التيارين في محاولة لتعتيم المشهد أو خلط الأوراق أو لغير ذلك

(١) من ذلك إبعاد وتهميش المرجعية الشيعية آية الله شريعة مداري الذي أيد الجمهورية الإسلامية بعد قيامها، لكنه ظل يدعو إلى قيام نظام ديمقراطي، وإلى عودة المرجعيات الدينية إلى حوزاتهم، وترك شئون السياسية والاقتصاد لأهل الاختصاص، مع إعطاء المرجعيات نوعاً من مراقبة الحكم عن بُعد لمعرفة قدر امتثاله للمبادئ (الإسلامية). وكذلك إبعاد وإقصاء المرجع الشيعي آية الله حسين علي منتظري من خلافة الخميني؛ نتيجة انتقاداته لولاية الفقيه، وموقفه الذي وصفه المحافظون باللين فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، ما دفع الخميني لعزله من منصبه في مجلس قيادة الثورة، واضطهد أتباعه وأقاربه وتعرض العديد منهم للاغتيالات.

انضموا إلى الإصلاحيين، خاصة من أبناء الطبقات الوسطى المتواصلين مع العالم، هي انتقادات معارضة لأصولية النظام الدينية، وتذكر بانتقادات الشباب في أوروبا الشرقية لأنظمتهم التي رأوا أنها تحرمهم من حرياتهم الفردية والذاتية، ومن اختيار نوع حياتهم، ومن نمط الحياة الاستهلاكية».

لكنه يضيف: «وليس هؤلاء أكثرية الشباب، بل هم أكثرية الشباب من أبناء طبقة معينة، فالنظام الإيراني ليس اشتراكياً، وهناك فجوات طبقية حقيقية، إضافة إلى تقاطعات بين الثروة والسلطة، وبين السلطة والمنصب الديني، وبين الثروة والمنصب الديني (والمصيبة حين يكون التقاطع بين السلطة والمنصب الديني والثروة في نفس الأشخاص).. تصنع هذه التقاطعات المختلفة تيارات سياسية وفكرية وأمزجة متفاوتة».^(٥)

٢- الاتفاق على مرجعية (المرشد الأعلى للجمهورية)، باعتباره منصباً دينياً في المقام الأول ودستورياً سياسياً في المقام الثاني:

غير أن هناك وجهات نظر تتباين في رؤاها بين الإصلاحيين والمحافظين حول صلاحيات الولي الفقيه؛ وهو خلاف نشأ مع تشكل الجمهورية الإيرانية على خلفية الثورة عام ١٩٧٩م، كما حدث مع أبو الحسن بنبي صدر، وعلي خامنئي، وحسين علي منتظري.

يقول إبراهيم يزدي -وزير الخارجية إيران في أول حكومة بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م-: «عندما كان خامنئي رئيساً للبلاد في الثمانينيات، وساعتها كان آية الله الخميني ما زال حياً، لم يكن باستطاعة خامنئي أن يفعل كل ما يريد فعله؛ لأن الخميني كان يمنعه من فعل أشياء.. وعندما انتُخب خامنئي رئيساً لولاية ثانية لم يرحب بموسوي رئيساً لوزراء حكومته، إلا أن الخميني أصر على موسوي».

(٥) ملاحظات عن إيران، عزمي بشارة: الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/٢١م.

وأضاف: أنا أعرفهم، ولا أوافق على كافة آرائهم وتصرفاتهم. أرى البعض أنسب من الآخر لخدمة البلاد.. بين رفسنجاني ورئيس الجمهورية اختلافات حول إدارة القضايا الخارجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ وإن «كل المرشحين الأربعة من أنصار النظام، ولا نزاع في ما بينهم»؛ مشيراً إلى أن «آراء الرئيس» نجاد أقرب إلى «آرائه» من آراء رفسنجاني الذي دعم موسوي خلال الحملة الانتخابية.

ودافع خامنئي في المقابل عن رفسنجاني الذي اتهم وعائلته بالفساد، مزكياً إياه، وقال: «أعرف رفسنجاني منذ ٥٢ سنة، وهو من المناضلين في الثورة الإسلامية، وكان إلى جانب الإمام (الخميني)، وهو يقف إلى جانب القيادة حالياً».^(١)

ويصف مير حسين موسوي نفسه «بالإصلاحي المتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية».^(٢) وينفي خاتمي أن يخطط الإصلاحيون لثورة مخملية، مؤكداً أن «الشعب لا يقوم بثورة مخملية ضد نفسه وضد الجمهورية الإسلامية»، وأن جهودهم تهدف «للدفاع عن أصل نظام الجمهورية الإسلامية».^(٣)

لذلك يقول غالب أبو زينب -عضو المكتب السياسي في (حزب الله)-: «هناك خطوط ثابتة في إيران.. وبالتالي فإن الانتخابات لم تكن على الثوابت»، و«من يفهم جيداً طبيعة إيران يدرك أن الموقف الإيراني الاستراتيجي لا يتغير، حتى لو جاء رئيس آخر غير أحمددي نجاد».^(٤)

لكن هذا الواقع يختلف بالنسبة للقطاع العريض من جمهور الإصلاحيين، يقول الكاتب عزمي بشارة: إن «انتفاضة الإصلاحيين تتم داخل هذا الإطار بما فيه مسلمة الجمهورية الإسلامية. ولكن الانتقادات الموجهة للنظام من قِبَل جمهور واسع من الشباب الذين

(١) العربية، في ١٩/٦/٢٠٠٩م. والحياة، في ٢٠/٦/٢٠٠٩م.

(٢) العربية، في ١٢/٦/٢٠٠٩م.

(٣) العربية، في ٧/٢/٢٠٠٩م.

(٤) العربية، في ١٣/٦/٢٠٠٩م.

يقول وزير الثقافة والإرشاد دكتور عطاء الله مهاجراني في حكومة الرئيس خاتمي: «لا يدعي أحد -حتى الإمام الخميني الذي طرح نظرية ولاية الفقيه وأسَّسها- بأن الولي الفقيه معصوم ولا يرتكب الخطأ، إن هذا يختلف مع قضية عصمة الأئمة...» ويمكن المقارنة بين هذين التيارين بالقول بأن الإصلاحيين يقولون: بأن ولاية الفقيه يجب أن تكون ضمن إطار الدستور، وأن الولي الفقيه ملزم بالعمل ضمن الدستور، لكن المحافظين يستخدمون كلمة الولاية المطلقة، ويقولون: بأن الولي الفقيه يستطيع أن يقرر خارج إطار الدستور، هذه هي نقطة الخلاف بين التيارين»^(٤).

لذلك يقول المفكر المصري فهمي هويدي: «إن ما يحدث في إيران «معركة حقيقية»، غير أن كلاً من الإصلاحيين والمحافظين يتحركان ضمن قيم الثورة وثوابتها، لكن الخلاف يجري بينهما حول المطالبة بالمزيد من الحريات، ناهياً وجود خلاف حول مسألة دور الولي الفقيه، وإنما الاختلاف متركز حول مدى صلاحيات ذلك الفقيه»^(٥).

٣- يتفق الإصلاحيون والمحافظون أيضاً على مبدأ الحقوق والحريات: غير أن مدى حدود هذه الحقوق والحريات يختلف من تيار لآخر:

فمما ميّز النظام الذي قام عقب الثورة أنه جمع دستورياً بين وصفي: «الجمهورية» و«الإسلامية»، رغم أن كلا الوصفين يستندان إلى مبدأين متناقضين، الأول «العقد الاجتماعي» تحت مظلة (سيادة الشعب)، والثاني «الحق الإلهي المطلق» تحت مظلة (ولاية الفقيه)!

وعلى أساس المبدأ الأول ينطلق الإصلاحيون في دعوتهم الحقوقية، وقد جعل خاتمي الحقوق والحريات

المشكلة أن خامنئي اليوم يعمل وهو على خلاف مع رفسنجاني وخاتمي وموسوي وكبار آيات الله»^(١).

الحادثة التي يشير إليها يزيد تسببت في صدام بين الخميني وخامنئي في حينه (١٩٨٨م)، ما حدا بالخميني لتوجيه رسالة لخامنئي «أوضح له فيها أن (ولاية الفقيه) مطلقة، وأنها في نظرها لمصالح الأمة فوق الدستور، فهي شعبة من الولاية المطلقة للرسول صلى الله عليه وسلم. وفي الرسالة تلميح إلى أن اعتراضات المعارضين -ومن بينهم ضمناً خامنئي- نابعة من جهل بالولاية المطلقة الإلهية»^(٢).

لذلك فإن قطاعاً واسعاً من الإصلاحيين يطالبون بتقييد صلاحيات «المرشد الأعلى» بشكل يضمن إعطاء مزيد من الحرية لأداء الحكومة المنتخبة في ممارسة صلاحياتها الدستورية. (الولي الفقيه) وفقاً لمطالب الإصلاحيين يجب أن يخضع للدستور والقوانين وإرادة الشعب ومن ينتخبهم؛ باعتباره فرداً من الأمة.

وهذه المطالب طبيعية في مقابل ما يتمتع به المنصب من (هالة دينية وقداسة) وفقاً للمذهب الاثني عشري ما يحجم من تأثير أي مراكز قوى أخرى أمامه. وإذا كان مقبولاً هذا الوضع للمرشد الأول للثورة؛ باعتباره الأب الروحي لها، فإن ذلك ينبغي أن يعود لمجرى الطبيعي -بحسب الإصلاحيين.

وقد بثت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية ما وصفته باعترافات لكبار الإصلاحيين في السجن من بينهم محمد علي أبطحي، النائب السابق للرئيس الإيراني محمد خاتمي، الذي أشار بأن الإصلاحيين «أعدوا للانتفاضة على الانتخابات منذ ٣ أعوام» بهدف «الحد من سلطة المرشد الأعلى»^(٣).

(١) الشرق الأوسط، عدد ١١١٥٩، في ١٧/٦/٢٠٠٩م.

(٢) ولاية الفقيه.. أم ولاية الشعب؟ عراق السياسة والقداسة في إيران، فوزي بشري، الجزيرة، في ٢١/٦/٢٠٠٩م.

(٣) الشرق الأوسط، عدد ١١٢٠٥، في ٢/٨/٢٠٠٩م.

(٤) الجزيرة، برنامج بلا حدود، في ١٧/١١/١٩٩٩م.
(٥) في الندوة التي عقدها مركز الجزيرة للدراسات بعنوان: إيران.. أزمة نظام أم أزمة مجتمع؟ الجزيرة، في ٢/٧/٢٠٠٩م.

موسوي «الثورة الثقافية» التي وقعت في ثمانينيات القرن الماضي، وقادت إلى تعطيل الجامعات، و«تطهيرها» من الأساتذة والطلبة المعارضين، واتهم موسوي بأنه كان جزءاً من مؤسسة «خططت ونفذت ذلك العار»^(٢).

٤- يتفق الإصلاحيون والمحافظون على مبدأ هيمنة الدين، لكنهم يختلفون في صياغته لتفاصيل الحياة والصورة التي ينبغي تطبيقه فيها:

ويرتبط بهذا الأمر مسألة دور الفقهاء والمرجعيات الدينية في الحياة العامة.

إن القارئ للدستور الإيراني والقوانين المتعلقة بالانتخابات وغيرها يجد أن الدستور الإيراني يعزز من وجود الشخصيات (المؤمنة) بالمشهد والملتزمة به، والمؤالية لمبدأ (الولي الفقيه) وأسس الثورة؛

لذا نجد أن غالبية القيادات العليا في الدولة والحرس الثوري ومؤسسات الحكم، بما في ذلك الهيئات المنتخبة، هم من خريجي الحوزات الشيعية.

لذا نجد أن التيار الديني يتوزع في مواقفه المؤيدة بين التيارين المحافظ والإصلاحي؛ ففي حين يدعو المحافظون من المرجعيات الدينية إلى إخضاع الدولة والمجتمع للدين بشكل مطلق، ومن ثمّ خضوع الدولة والمجتمع لفقهاء المذهب باعتبارهم ممثلين للدين؛ يرى الإصلاحيون منهم ضرورة تكييف الدين بحسب التغيير الحاصل في الدولة والمجتمع من خلال اجتهادات المرجعيات الدينية مع مراعاة الظرف والزمان والمصالح.

يقول قيوس سيد إمامي -أستاذ العلوم السياسية

جزءاً من حملته الانتخابية الثانية عام ١٩٩٧م؛ وبحسب رأيه فإن النظام الذي أراد الإمام الخميني لإيران يركز على مشاركة الشعب من خلال الانتخابات^(١)؛ وهذا ما جعله يقدم رؤيته -ضمن سلسلة جلسات عقدها مؤسسة باران خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م- من ضرورة الانطلاق مما تريده غالبية الناس مع مراعاة الشروط الحالية والتاريخية، وسعي الإيرانيين لتحرر من الاستبداد والتخلف، والاضطراب الفكري والاجتماعي؛ مؤكداً أن ذلك يقوم ضمن تحرك ينسجم مع الدين والكرامة الإنسانية والدستور، وحكم الشعب والحرية، والتنمية والعدالة والاقتصاد النشط، والأمن وتعزيز مكانة إيران العالمية..!

وكان من وعود حملة موسوي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة تخفيف القيود الاجتماعية المفروضة على النساء، وهو الذي ظهر أكثر انفتاحاً بظهور زوجته الأكاديمية المعروفة إلى جانبه في العديد من المناسبات أثناء الحملة الانتخابية. في حين اعتنى رضائي في برنامجه الانتخابي بالحديث عن الحريات العامة، وحقوق المرأة، والتعددية الحزبية، والانفتاح على الغرب والتعامل معه بمرونة، وإخراج إيران من العزلة السياسية التي أوقعتها فيها سياسة أحمد نجاد.

والعجيب بحسب وصف علي أصغر محمدي سيجاني -في الندوة التي عقدها مركز الجزيرة للدراسات بعنوان «إيران: أزمة نظام أم أزمة مجتمع؟»- أن ٨٠٪ من القيادات الإصلاحية الداعية للحقوق والحريات خرجت من الحرس الثوري المحافظ نفسه^(٢).

لذا انتقد المفكر الإيراني عبد الكريم سرروش على

(١) العربية، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

(٢) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

(٢) انتخابات إيران وعود التغيير، فاطمة الصمادي: الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/١١م.

بجامعة الإمام الصادق بطهران-: « هناك طرفٌ يريد تطوراً تدريجياً للمؤسسات الديمقراطية، وتفسيراً أكثر ديمقراطية للمؤسسات الإسلامية، ولكن الطرف الآخر يؤيد تفسيراً شعبياً وشمولياً للإسلام قد يزيد أو يقل! »

يقول (المحافظ) حجة الإسلام الدكتور طه هاشمي -ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في الحوزة العلمية، في حوار مع قناة «الجزيرة»^(١)-: «تعلمون أن هناك تيارين أساسيين في الجمهورية الإسلامية: التيار المسمى بالتيار اليميني والذي يؤكد -أو معروف بأنه يؤكد- على القيم الإسلامية، وإن هذا التيار يؤمن بضرورة التآني في الإصلاحات، وأيضاً التيار الآخر التيار اليساري أو التيار الإصلاحية».

وأضاف: «نحن نقول: بأن القائد يرتكز إلى آراء الشعب، وصلاحياته محددة حسب الدستور الذي أقره الشعب». ونحن «نعيش في الجمهورية الإسلامية، والجمهورية تدل على أن جميع الأمور تستند إلى آراء الشعب، وهذا ما يوجد في جميع الأنظمة الديمقراطية الليبرالية؛ حيث تؤكد هذه الأنظمة على آراء الشعب، كما أن جمهوريتنا إسلامية، وإسلامية هذا الحكم يرتكز على مبدأ ولاية الفقيه، وهذه ليست نظرية فقهية بحتة، إنما مبدأ ولاية الفقيه جاء في البنود المتعددة للدستور، وأصبحت اليوم أمراً دستورياً .

إن الدستور يؤكد على القائد بأن يقوم بدوره في كل موقع يرى بأن هناك خطراً يكمن بالنسبة للأمن القومي، ولإسلامية النظام، ولمصالح الكيان الإسلامي، ولذلك عليه أن ينبّه وأن يحول دون حصول ذلك».

أدى ما يشهده الاقتصاد الإيراني من تعثر إلى تزايد الاستياء الشعبي من حكومة أحمددي نجاد، وتراجع تأييدها بين الجمهور الإيراني. وقد انتقده الإصلاحيون والمحافظون المعارضون له على حد سواء، واتهموه علناً بقضاء أغلب وقته في استقزاز إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تخصيص ما يكفي من الوقت لإصلاح اقتصاد بلاده المنهار».

٥- يتفق الإصلاحيون والمحافظون على النهوض بإيران (الثورة) اقتصادياً، وإن كانوا يختلفون حول البرامج التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الغاية:

«إن الموضوع الذي يحظى بأكبر قدر من الجدل هو الوضع الاقتصادي، فقد أدى كل من تذبذب سوق النفط وتراجع عائداته، والأزمة المالية العالمية، إلى أن إيران تمر اليوم بأزمة اقتصادية عصبية، فالاقتصاد البلاد يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، ومن معدل بطالة يصل إلى ٣٠٪ (حسب بيانات غير رسمية)، مما يعد أحد أعلى معدلات البطالة في المنطقة، وذلك على الرغم من صادرات البلاد النفطية الضخمة .

وقد أدى ما يشهده الاقتصاد الإيراني من تعثر إلى تزايد الاستياء الشعبي من حكومة أحمددي نجاد، وتراجع تأييدها بين الجمهور الإيراني. وقد انتقده الإصلاحيون والمحافظون المعارضون له على حد سواء، واتهموه علناً بقضاء أغلب وقته في استقزاز إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تخصيص

ويضيف: «إن من يعرف هذين التيارين يدرك بأنه ليس هناك خلاف أساسي بينهما في المبادئ، وخاصة بالنسبة للمواد الإسلامية وخط الإمام والدستور. وإن من أهم الشعارات التي يطرحها الإصلاحيون هو تطبيق الدستور بكامله، وهذا ما يطرحه الكثير من العقلاء في جناح المحافظين».

ويكيّف هاشمي الأمر بقوله: «في الجمهورية الإسلامية الإيرانية نجد الولي الفقيه له خصوصيات فائقة جداً؛ حيث إنه مجتهد عادل، ومدير ومدبر، حسب ما جاء في الدستور، وإن الشعب يختار القائد بواسطة مجلس الخبراء، ويحدد له الصلاحيات، وكذلك الأمر في سائر النظام».. «فالقائد هو إنسان مجتهد، متعرف على قضايا العصر وعلى الظروف الزمنية، وعلى ظروف الزمان والمكان، والقضايا الدولية، وهذا يمكن أن ينوب عن الناس لقيادة المجتمع والحكم».

(١) الجزيرة، في ٦/٢٠٠٤م.

وتتمثل أكثر النقاط التي يأخذها الإصلاحيون على سياسة نجاد والمحافظين من ورائه في: هيمنة الحرس الثوري اليوم على كثير من الصناعات. بالإضافة إلى الإنفاق المبالغ فيه على التسلح. وعلى توسيع تأثير إيران خارجياً من خلال الأقليات الشيعية في المنطقة، أو عبر تمويل دول وجماعات موالية.

يقول ما شاء الله شمس الواعظين -مستشار مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية بطهران:- «إن الحرس الثوري الإيراني الذي تقوم عليه الدولة الإيرانية -بوصفه حاملاً اقتصادياً واجتماعياً- لا يرغب بتسليم السلطة إلى المدنيين، بعد أن تربع على مصادر إنتاج الثروة والقوة في المجتمع الإيراني، وأتى بممثلته السياسي الرئيس أحمددي نجاد.

وأضاف: أن الحرس الثوري عمل على عسكرة الحقل السياسي، وحافظ على تماسك مؤسسته العسكرية، ودل على ذلك بالقول: إن ٦٣٪ من أعضاء البرلمان الإيراني الحالي لهم خلفيات عسكرية في الحرس الثوري، ولفت إلى أن السؤال الحقيقي في قادم الأيام سيكون حول إمكانية أن تتجاوز إيران «مرحلة عسكرة المؤسسات السياسية»^(٥).

٦- يتفق الإصلاحيون والمحافظون على أن إيران يجب أن تمارس دوراً إقليمياً، ويختلفون حول السياسة الأفضل للقيام بهذا الدور:

العارفون بالسياسة الخارجية لإيران يرون أن هذه السياسة تُصنَع على ضوء المحدد الديني الذي تمثله المرجعية المذهبية (الولي الفقيه)، ممثلة في «المرشد الأعلى»، وفي إطار عدة مؤسسات: «مجلس الشورى»، «الحكومة»، «رئاسة الجمهورية» و«مجلس الأمن القومي». ومن ثمَّ فهذه السياسة لا تخضع لميزان المصالح السياسية بعيداً عن الرؤية الأيديولوجية، كما أنها لا تخضع لاجتهادات شخص رئيس الحكومة أو حكومته فقط.

(٥) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

ما يكفي من الوقت لإصلاح اقتصاد بلاده المنهار»^(١). لذا رفع موسوي شعار «إيران أولاً»، وأبدى أثناء حملته الانتخابية اهتماماً بالقضايا الداخلية كالغلاء والبطالة عوضاً عن دعم إيران لأطراف خارجية^(٢) ووعد موسوي بتغيير سياسات نجاد الاقتصادية والبيئية.. وأن اختياره للون الأخضر في حملته الانتخابية جاء على هذا الأساس^(٣).

وتمثل معضلات الاقتصاد أهمية كبيرة بالنسبة لغالبية الناخبين؛ كما أنها تهدد أمن أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات؛ نتيجة التضخم والعزلة والحصار المفروض على إيران. وبالتالي فإن تطرق الإصلاحيين لها ووعدهم بشأنها تحظى بقبول لدى شرائح مختلفة من الناخبين.

وقد برر موسوي عودته إلى السياسة بـ«الخطر» الذي يشكله استمرار الرئيس نجاد في السلطة لولاية ثانية على البلاد؛ وتعهد بإعادة الاستقرار إلى اقتصاد هزته سياسة الإنفاق المسرف التي يعتمدها أحمددي نجاد، والتي تسببت بارتفاع التضخم؛ مع وصف نفسه بـ«الإصلاحي المتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية»^(٤).

وقد سبق للإصلاحيين أثناء فترة رفسنجاني وخاتمي معالجة بعض الأوضاع الاقتصادية من خلال سياسة الانفتاح التي اعتمدها كل من الرجلين مع المحيط الإقليمي في عهد الأول، والبعد الدولي (الغربي) في عهد الثاني؛ حيث خرجت جمهورية إيران الإسلامية عقب حربها مع العراق لثماني سنوات متواصلة منهكة اقتصادياً ما جعل من اتباع سياسة الانفتاح حاجة ضرورية في حينها، وهذا ما رجَّح كفة الإصلاحيين نتيجة وعودهم الإصلاحية الاقتصادية.

(١) إيران والعالم بعد الانتخابات الرئاسية، فواز جرجس؛ الجزيرة،

المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/١١م.

(٢) انظر: الفقراء حسموا الانتخابات الإيرانية، فهمي هويدي؛ الجزيرة،

المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/١٦م.

(٣) هناك من يرى أن اختياره لهذا اللون له صلة بالبعد الديني، فالرايات

الخضر ترفع في المناسبات الدينية لأتباع المذهب الإمامي.

(٤) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٢م.

المحسوبين على التيار الإصلاحى تجديد تواصل هذه الأقليات بالمرجعية المذهبية لها في إيران، في ظل الانفتاح السياسى الذى تمّ، ولجهل أنظمة المنطقة بما يمثله ذلك من ازدواج في الولاء (الوطنى)! وقوى من هذا التواصل شبكة المصالح الاقتصادية والثقافية التى عززتها الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة.

وفي الوقت الذى كانت إيران تعلن عن سعيها من أجل استقرار أمن الخليج أثناء حكم الإصلاحيين، كانت تسعى أيضاً إلى تعزيز قدراتها العسكرية والتسليحية بشكل يفوق حاجتها!

ومن أجل ذلك جرى التعاون مع روسيا والصين ودول أخرى لتطوير هذه القدرات وامتلاك أسلحة ذات أبعاد هجومية!

والعجيب -أيضاً- تلك الازدواجية التى تعاملت معها القيادة الإيرانية -إصلاحية كانت أو محافظة- مع الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة، ففىما كانت إدارة الإصلاحيين ترى فى الوجود الأجنبى الغربى تهديداً لأمن المنطقة أعلن خاتمي عن ضرورة البدء فى مشروع حوار للحضارات؛ وفى حين رأت إدارة المحافظين فى الغرب عدواً لها إلا أنها فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ساندت هذا الوجود الأجنبى، وساعدته على احتلال دولتين جارتين لإيران وهما: أفغانستان والعراق^(٢)

وقد تفهمت الولايات المتحدة هذه الروح البرجماتية التى تتعامل بها القيادة الإيرانية، وقدّرت حاجتها لإيران فى شئون المنطقة، فبدأت بمغازلة القيادة الإيرانية فى تلك الحقبة؛ حيث اعتذرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عن دعم واشنطن للعراق خلال حربها ضد إيران!

فالدستور الإيرانى يوزع الأدوار بين أركان نظام الحكم وسلطات الدولة، ومؤسسات صنع القرار لرسم هذه السياسة، وتحديد ملامحها وأبعادها وأهدافها، وهى أركان ومؤسسات وأجهزة يغلب عليها سيطرة المرجعيات الدينية التى تنتمي للثورة، ومبدئها المذهبى والفكرى وتلتزم بمرجعية المرشد الأعلى -كما أسلفنا.

غير أن هناك من يرى أن فترة حكم الإصلاحيين لإيران عقب ١٩٨٩م شهدت تغييراً ملحوظاً فى سياسة إيران الخارجية بشكل ملموس، معتبرين ذلك تبايناً ملحوظاً وفارقاً مميزاً للتيارين الإصلاحى والمحافظ فى إيران. وهم هنا يرون المشهد السياسى الخارجى فى (سطحه) دون (عمقه).. ويقفون عند الحدث دون النظر إلى خلفياته وأبعاده.

صحيح أن سياسة رفسنجاني (١٩٨٩م) وخاتمي (١٩٩٧م)^(١) عملت على ترسيخ مكانة إيران إقليمياً عبر الانفتاح مع دول الجوار والمحيط العربى غير أن الظروف التى مرت بها إيران داخلياً عقب حربها مع العراق، والعزلة التى عاشتها؛ نتيجة ملاسبات مختلفة كانت تقف على خلفية هذه السياسة التى بدت فى ظاهرها تسامحية وتصالحية، فى حين أنها لم تسجل أى تراجع يُذكر فى مواقف إيران المبدئية من القضايا الحيوية، كاحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وادعاء تبعية البحرين سياسياً لإيران وغيرها؛ بل لم تسجل أى اعتذار رسمى عن قضايا سابقة -ولا تزال حية فى ضمير وواقع صنّاع السياسة الإيرانية- مثلت تهديداً لأمن دول الجوار سياسياً وقومياً كان منشؤها تحريك القيادة الإيرانية للأقليات الشيعية فى المنطقة!

وعلى العكس من ذلك فقد استطاعت إدارة الرئيسين

(١) كانت سياسة الرئيس هاشمي رفسنجاني تستهدف إعادة بناء إيران اقتصادياً بعد أن خرجت منهكة من حربها مع العراق، فى محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبى الذى تحتاجه إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوى، الجزيرة، المعرفة، فى ٢٠٠٤/١٠/٣م.

(٢) كما صرح بذلك محمد علي أبطحي -نائب الرئيس الإيرانى للشئون القانونية والبرلمانية سابقاً- فى الإمارات العربية المتحدة فى ختام أعمال مؤتمر (الخليج وتحديات المستقبل)، الذى نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية فى ١٥/١/٢٠٠٤م.

تجنب مخاطر كبت أي معارضة (معقولة)، وأخرى خارجية تخفف من قيود البيئة الدولية المفروضة على الثورة منذ قيامها»^(٢).

وفي الشأن الفلسطيني الذي احتل مكانة في شعارات الثورة الإيرانية عقب قيامها، لا يختلف الأمر كثيراً بين التيارين تيار المحافظين بزعامة المرشد الأعلى، والذي يعلن دعمه للحركات الجهادية، ويرفض القبول بإسرائيل، في حين أنه أذن بهجرة اليهود الإيرانيين خلال الثمانينيات إلى إسرائيل^(٤)، وتعامل معها سراً^(٥)، ويرضى بأي تسوية يقبل بها الشعب الفلسطيني.

وبين تيار الإصلاحيين الذي عبّر أحد رموزه -محمد خاتمي- عن رؤيته تجاه حل الوضع في فلسطين -في قمة بالدوحة- من خلال الدولة الفلسطينية متعددة الأديان! والتي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨م! حيث نادى في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م: «بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، وباستفتاء ديمقراطي للسكان الأصليين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً لتقرير الشكل المستقبلي للحكم»! وإن كان يرى بعدم شرعية «النظام الصهيوني» وفي إسرائيل «أكبر عدو للعالمين العربي والإسلامي»!

هذا الأمر أدركه بعض المحللين والمراقبين الغربيين.. ففي صحيفة ديلي تلغراف كتب «كون كوغلين» -تحت عنوان (ثوار إيران الشجعان يستطيعون أن يغيروا الوجوه فقط)- يقول: إن الثورة الخضراء في إيران لا تعني تغييراً جوهرياً بقدر ما تعني تغييراً في

(٢) السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوي، مرجع سابق.

(٤) انظر: اليهود في إيران، مأمون كيوان، بيسان للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٣٦.

(٥) كما فضحت ذلك صفقة الأسلحة التي عرفت فيما بعد بـ (إيران جيت).

وجرت لقاءات سرية بين الطرفين فيما عُرف بعد «قبرص جيت» لتطوير وتحسين العلاقة بينهما^(١).

والمدرک لطبيعة أداء السياسة الإيرانية يجد أن هناك تبادلاً في الأدوار بين الإصلاحيين والمحافظين يشبه إلى حد كبير التبادل ذاته الذي يلعبه الديمقراطيون والجمهوريون في سياستهم تجاه قضايا المنطقة الإسلامية، وأنه لا يوجد خلاف بين النخبة الحاكمة بشأن تصدير الثورة من حيث المبدأ، بل على الوسائل الأصح والأكثر واقعية. فالمحافظون ومنذ قيام الثورة الإيرانية يتبنون الخطاب التحريضي

والمتشدد والمواقف الداعمة لحركات التمرد الشيعية في المنطقة بشكل فاضح.

أما الإصلاحيون فيرون أن أتباع الطرق السلمية لتحقيق تمكين الشيعة في مناطقهم هو الأصح باعتباره واقعيًا؛ ومن هنا «كانت قيادة رفسنجاني لإيران إلى الاعتدال السياسي بمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية؛ حيث أحدث تحولاً تدريجياً في مجالات مثل تصدير الثورة، وقاد انسحاباً منظمًا للأنشطة العنيفة خارج البلاد»^(٦).

ورغم ذلك لا يرى المحافظون أي ضرر في: «أن يلعب الإصلاحيون في المنطقة المسموح بها، بل ويشجعونهم أيضاً؛ لما يحققه ذلك من مكاسب داخلية ممثلة في

(١) هذه اللقاءات السرية أكدها نائب رئيس مجلس الشورى محسن آرمين، ورئيس لجنة الأمن الوطني والشؤون الخارجية في مجلس الشورى محسن مير دامادي، في حين نفاها وزير الاستخبارات الإيراني علي يونسسي، ووصف الأنباء التي تحدثت عن حصول هذه المفاوضات بأنها (محض شائعات)! انظر: موقع الوكالة الشيعية للأنباء (إباء)؛ www.ebaa.net.

(٢) السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٤/١٠/٣م.

أي الحاليين فإننا سنتعامل مع نظام إيراني معادٍ تاريخياً للولايات المتحدة... «أتوقع فترة صعبة في أي مفاوضات في المستقبل مع إيران أيًا كان من في الحكم»^(٤).

وهناك من يرى أن سياسة الإصلاحيين الخارجية أكثر خطورة منها بالنسبة المحافظين؛ حيث يتمتع الإصلاحيون بروح (برجماتية) كبيرة، تسمح لهم بالمناورة واللعب بالأوراق، ما يمكنهم من ترميم العلاقات وتوثيقها، ومدّ الجسور واختراق الحواجز، من خلال سياسة الانفتاح التي يعتمدونها.

هناك من يرى أن سياسة الإصلاحيين الخارجية أكثر خطورة منها بالنسبة المحافظين؛ حيث يتمتع الإصلاحيون بروح (برجماتية) كبيرة، تسمح لهم بالمناورة واللعب بالأوراق، ما يمكنهم من ترميم العلاقات وتوثيقها، ومدّ الجسور واختراق الحواجز، من خلال سياسة الانفتاح التي يعتمدونها.

٧- ويتفق الإصلاحيون والمحافظون على جملة قضايا حساسة:

يقول الكاتب فهمي هويدي: «ومن المفارقات التي تثير الاهتمام في هذا الصدد أن حفاوة الإعلام العربي بالإصلاحيين غيّبت عنه حقيقة مواقفهم من العرب وقضاياهم».. كون أنّ لبعضهم مشاعر «غير ودية إزاء العرب».. ومنتقدة لسياسة رفسنجاني وخاتمي باعتبارها «ليّنة أكثر مما ينبغي مع العرب»!

«وعلى صعيد آخر، فموقف (الإصلاحيين) من الصراع العربي الإسرائيلي متطابق مع ما يسمى في خطابنا المعاصر (بالاعتدال)، بل أزعّم أنه (معتدل جداً) بالنسبة لبعضهم على الأقل».. وهم ينتقدون دعم حركات المقاومة الفلسطينية.. معتبرين ذلك «تبيدياً لأموال الشعب الإيراني»..

«فهم يقولون: إن إيران ليست دولة عربية، ولا ينبغي لها أن تزايد على جيرانها بحيث تصبح عربية أكثر من العرب»!

ومنهم «من يذهب إلى أبعد من ذلك، معتبراً أنه لا

(٤) الجزيرة، في ١٧/٦/٢٠٠٩م.

الأشخاص، وبالتالي فإنها لا تعني تغييراً شاملاً في النظام «كما يشتهي الكثيرون»^(١).

واستبعد جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) على لسان رئيسه مائير داغان أن تؤدي الاضطرابات

المتعلقة بانتخابات الرئاسة في إيران إلى تغيير النظام، أو تخفيف بواعث القلق إزاء برنامج النووي. وأبلغ رئيس الموساد الإسرائيلي -أثناء مشاركته في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في ١٦/٦/٢٠٠٩م- البرلمانين

الإسرائيليين أن «الواقع الإيراني ليس على وشك التغيير في أعقاب الانتخابات»؛ مبدياً تشككه من قيام «ثورة» في إيران.. مذكراً بأن موسوي كان له دور عندما كان رئيساً للوزراء في الثمانينيات في بدء البرنامج النووي^(٢) الإيراني^(٣).

وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما: «لا أرى وجود اختلاف كبير بين الرئيس أحمدني نجاد ومنافسه الإصلاحي مير حسين موسوي مثلما يُعلن عنه، في

(١) الجزيرة، في ١٧/٦/٢٠٠٩م.

(٢) في ظل حكومة خاتمي رُفِع سقف التعاون مع روسيا في المجال النووي، وعادت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام ١٩٩٥م، وفي أثناء زيارة خاتمي لموسكو تم الإعلان عن موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى. والشيء ذاته يُذكر عن موسوي، رغم دعوته إلى علاقات جيدة مع الغرب، واختلاف نبرته تجاهه، إلا أنه يتفق مع سياسة نجاد الخارجية القائمة على رفض التخلي عن البرنامج النووي، مع دعوته لتحسين «ما أسماها الصورة المتطرفة التي تكونت عن إيران في الخارج»، و«مواصلة المحادثات مع القوى الكبرى بشأن القضية النووية».

(٣) الجزيرة، في ١٧/٦/٢٠٠٩م. ونقل عن داغان قوله: لو فاز موسوي «لبات من الأصعب علينا نحن في إسرائيل أن نحاول وقف نشاط هذا البرنامج». وأضاف: «إسرائيل أكثر ارتياحاً لفوز أحمدني نجاد على موسوي؛ لأن سمعة موسوي كمعتدل من شأنها أن تزيد صعوبة المضي قدماً بالضغوط الدولية على إيران لوقف برنامجها النووي الذي تعتقد إسرائيل أنه قد يؤدي إلى صنع قنبلة ذرية في خمس سنوات».

-مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق- بقوله: إن التطورات في إيران «تعكس تحولاً اجتماعياً جذرياً»! لكنه حصره في السياق الاجتماعي والداخلي فقط، واعتبر أن «أمور السياسة الخارجية ثانوية في هذه التطورات»، وأن المعركة الديمقراطية تتمحور حول «الطموحات الاجتماعية»^(٣).

ومن المؤكد أن واقع الشارع الإيراني يختلف في حقيقته عن واقع الطبقة الحاكمة، التي يعود خلافها إلى طبيعة النظرة إلى التعامل مع السياسة الداخلية والخارجية، في حين أنّ جيلاً جديداً من الشباب يريد أن يذهب إلى مدى أبعد مما يفكر به القادة الإصلاحيون من أمثال موسوي وكروبي والرئيس السابق محمد خاتمي الذين يسعون إلى إدخال إصلاحات على الدستور والنظام نفسه - بحسب رأي الخبير في الشؤون الإيرانية ميشيل نوفل^(٤).

غير أنّ تلك الرؤية التي تبشر بأفول الثورة الإيرانية ويزوغ حقبة ليبرالية جديدة، والتي تفسر الأمور وفق رؤية مقصورة لا ترى سوى نخبة متمدنة تميل إلى الاتجاه الغربي وأخرى متدينة تقليدية، تجانب الصواب، فقد حصل نجاد على ٦٢,٦٪ من أصوات المشاركين الذين بلغوا ٣٩ مليون شخص (بلغت نسبة المشاركة ٨٥٪). في حين حصل مير حسين موسوي على ٣٣,٧٥٪، والمرشحان مهدي كروبي والمحافظ محسن رضائي.. كل منهما على أقل من ٢٪ من الأصوات.

كما أن الإصلاحيين سيظلون ملتزمين بالثورة ومبادئها، فرغم انتقادات محمد خاتمي الشديدة لنتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة وموقف القيادة

(٣) الحياة، في ٢٠/٦/٢٠٠٩م. ويشير بريجنسكي إلى أن: «هذا لا يعني عدم وجود طبقة اجتماعية محرومة ومستضعفة تتعاطف مع اللهجة

الحادة لخطاب الرئيس محمود أحمددي نجاد».

(٤) الجزيرة، في ٧/٧/٢٠٠٩م.

توجد دول متقدمة وقومية، ولها مستقبل في المنطقة سوى إيران وإسرائيل، ولذلك يتعين توثيق العلاقات بينهما كي تصبحا قاطرة التقدم التي تخرج المنطقة من حالة التخلف التي تعاني منها.

وهناك أكثر من باحث في الشؤون الاستراتيجية الإيرانية عبّر عن هذا المعنى في أوراق نُوقشت في اجتماعات المتخصصين في الدراسات الاستراتيجية بإيران^(١).

وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة أعلن مير حسين موسوي عن تمسكه بحق بلاده في استكمال برنامجها النووي؛ وهو الأمر الذي لم يختلف عليه المرشحون جميعاً؛ لأن الاختلاف بينهم كان في حدود التشدد والمرونة التي ينبغي أن يلتزم بها المفاوض الإيراني^(٢).

والخلاصة:

أن الصورة التي أظهرتها الحملة الانتخابية الرئاسية مؤخراً، والاتهامات المتبادلة التي وُجّهت لسياسيين من كبار رموز النظام، مثل هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي وناطق نوري -أحد كبار مستشاري المرشد الأعلى- تؤكد عمق الخلاف بين أجنحة النخبة الحاكمة في إيران، إلى الحد الذي طفت معه على السطح، وأثارت لغطاً وجدلاً بين النخب السياسية والثقافية والدينية، وفتت انتباه وأنظار العالم.

كما أن الإصرار الذي أبداه الشارع الإيراني في مواجهة السلطة رفضاً للانتخابات مع سقوط قتلى وضحايا ومعتقلين، رغم تأكيد المرجعية العليا لنزاهة الانتخابات وصحة نتائجها، عكس في الحقيقة طبيعة التفاعلات التي أشار إليها «زيغنيو بريجنسكي»

(١) إيران إذا اعتدلت، فهمي هويدي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٣/٦/٢٠٠٩م.

(٢) انظر: الفقراء حسمووا الانتخابات الإيرانية، فهمي هويدي؛ الجزيرة، المعرفة، في ١٦/٦/٢٠٠٩م.

كما يرى إبراهيم يزدي -وزير خارجية إيران في أول حكومة عقب الثورة- بأن أحمددي نجاد لن يكون «أكثر اعتدالاً» وإنما «أكثر برجماتية».^(٥)

فما حدث في الساحة الإيرانية من حراك عنيف ومشهد دام؛ سعيًا وراء مطالب حقوقية وسياسية، يؤكد أن هناك تحولاً اجتماعياً رافضاً للواقع القائم اليوم لأكثر من سبب، وأن هذا التحول يمتلك عمقاً في حضور وعي (رجل الشارع) الذي بات يواجه آلة الحكومة الأمنية والعسكرية مجرداً سوى من إصراره وعزيمته على التغيير؛ قد تختلف الدوافع وقد تختلف الرؤى المستقبلية، لكن ذلك لا يلغي أن في داخل إيران أرضية شعبية رافضة تتسع مع مرور الوقت.

والإصلاحيون -على اختلاف مشاربهم- يحاولون توظيف هذا الحراك، وتسييس هذا المشهد لصالح مشاريعهم الخاصة، ومن أجل تصفية حسابات بينية مع خصومهم، ويرون في الشارع قوة تعوض النفوذ والمؤسسات التي بات يحتلها المحافظون، ابتداءً من المرشد الأعلى ورئاسة الجمهورية، ومجالس الحكم، والحرس الثوري، وانتهاءً بالاقتصاد والتجارة.

هذه هي حقيقة الإصلاحيين، فقد صرح الناطق باسم حزب (كوادر البناء) الإصلاحي حسين مرعشي أن الإصلاحات تعني «العودة إلى نص الجمهورية الإسلامية وفقاً لوجهة نظر الإمام الخميني دون زيادة أو نقصان»، وأن ظروفًا خاصة فرضتها أحداث كالحرب مع العراق أوجدت قرارات استثنائية، لكن انتهاء الظروف يعني «ضرورة العودة إلى الإصلاحات المتمثلة بالجمهورية الإسلامية وفق الرؤية التي قدمها الإمام»، تقوم على «تعظيم دور الشعب في الحكم، والعودة إلى الاعتدال والوسطية والعدالة».^(٦)

(٥) الشرق الأوسط، عدد ١١١٥٩، في ١٧/٦/٢٠٠٩م.

(٦) الجزيرة، في ١٢/٢/٢٠٠٩م.

السياسية منها، إلا أنه أكد في بيان له أن «تعيين هيئة منصفة حيادية وشجاعة تكون محل ثقة» هو «الحل لتجاوز المرحلة الحالية، وخطوة على طريق تعزيز النظام وتسوية الأمر في هذه الفترة الحساسة؛ بما يخدم مصالح الشعب ومبادئ الثورة»، معتبراً «مشاركة الشعب الواسعة في الانتخابات الرئاسية أحد الإنجازات الكبرى للثورة الإسلامية».^(١)

كما أن المواقف الأخيرة لهاشمي رفسنجاني -الذي كان من بين الرموز المستهدفة للمحافظين^(٢)- لا تصطدم مع روح النظام، وإن اصطدمت مع شخص المرشد الأعلى.

لذا لم تخلُ الرسالة التي وجَّهها رفسنجاني إلى المرشد الأعلى -على خلفية الاتهامات التي وجَّهت إليه- من تهديد مبطن بفعاليات مضادة يكون ميدانها الشوارع والجامعات، معتبراً الوقوف في وجه نجاد «ضرورة للحيلولة دون تورط البلاد بمصير تلك الفترة، أي: فترة أبو الحسن بني صدر».^(٣)

كما أن الهدف الرئيس لتيار موسوي المحتج على نتائج الانتخابات ليس أكثر من محاولة لاستعادة ما فقدوه من سلطة ونفوذ دون المساس بالنظام، كما يرى كون كوغلين الكاتب في صحيفة «ديلي تلغراف».^(٤)

صحيح أن المعارضة التي يواجهها أحمددي نجاد -ومن خلفه القيادة السياسية- شديدة على مستوى الشارع، وقد تدفع النظام إلى تبني سياسة برجماتية،

(١) الشرق الأوسط، عدد ١١١٦٤، في ٢٢/٦/٢٠٠٩م.

(٢) قال مسئول إيراني بارز عمل في حكومة الرئيس الإيراني الإصلاحي السابق محمد خاتمي: إن هذه المعركة -يعني الصراع الذي احتدم بين الإصلاحيين والمحافظين عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة- تمنى رفسنجاني بشكل مباشر، وإن ما سبترتب عليها يتعلق بمستقبل رفسنجاني في النظام السياسي الإيراني. وأوضح المصدر الإيراني: «الصراع حقيقة على رؤى مختلفة لما ينبغي أن تكون عليه إيران».

الشرق الأوسط، عدد ١١١٦٩، في ٢٧/٦/٢٠٠٩م.

(٣) الجزيرة، في ١٢/٦/٢٠٠٩م.

(٤) الجزيرة، في ١٧/٦/٢٠٠٩م.

وإذا لم تواجه الدول السُّنَّية هذا التوسع بتعزيز العقيدة الصحيحة في نفوس شعوبها، وتبني قضاياها المصيرية كما هو حاصل في فلسطين والعراق والصومال، وتحسين مستوى معيشتهم وأمنهم، وإلا فإنها سوف تترك الباب مفتوحاً أمام هذا الزحف.

٣- أن النظام الإيراني يتخذ من البرجماتية منهجاً في تعاطيه مع كثير من الشعارات والمواقف والأحداث، وهو اليوم يضع يده في يد القوى الدولية المحاربة للأمم من أجل تحقيق مصالحه، ولو على حساب وجودها واستقلالها.

٤- أن النظرة إلى ما يجري في داخل إيران بمنظور علماني صرف، ودون اعتبار لتأثير القيم المذهبية والدينية في الشارع الإيراني هي نظرة سطحية وساذجة، وذلك في محاولة من بعض التيارات العلمانية لتغيب أثر الدين في معالجة الأمور، وإصلاح الأوضاع، ومواجهة المخاطر.

٥- أن من الضروري الوصول إلى الشعب الإيراني من خلال خطاب إعلامي متوازن، يوضح مدى خطورة الطائفية، والتعصب المذهبي، والسياسات التي يتبعها مراجع الشيعة على مستقبل وحدة الأمة وقوتها.

ويمكن للدول العربية والإسلامية بما تمتلكه مع إيران من علاقات ومصالح أن تضغط باتجاه الانفتاح الإعلامي والثقافي داخل إيران للأقلية السُّنَّية والعربية هناك.

إن الخلط بين مستويي الخلاف السياسي والاجتماعي يوقع البعض في مراهنة على طرف ضد آخر في النظام دون معرفة بحقيقة ما يجري.

وإذا كان انتخاب نجاد رئيساً لفترة رئاسية ثانية يمثل تحدياً حقيقياً لدول المنطقة إلا أن اعتقاد أن مساندة (الإصلاحيين) في جهودهم للإطاحة به سيؤدي إلى تغيير جذري يعالج وضع الداخل الإيراني، ويبنى الثقة مع المحيط الإقليمي سيوقع هذه الدول في رهان خاسر.

فالواجب أن يكون الرهان على الشعب الإيراني وتلك القوى الراضية لهذا النظام المذهبي الطائفي المستبد، مع اعتبار الأبعاد المختلفة والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية في التحليل والتقييم وبناء المواقف؛ وإلا فإن الولوج إلى الشأن الإيراني سيمثل مخاطرة لن تقف آثارها على الداخل الإيراني فقط!

فالواجب على دول المنطقة المتضررة من سياسة إيران الخارجية أن يعتمدوا سياسة واحدة تجاه النظام القائم، سياسة تقوم على مجموعة من الثوابت التي لا ينبغي تجاهلها، ومن بينها:

١- أن النظام الحالي بجناحيه المحافظ والإصلاحي يقوم على أسس مذهبية وطائفية متعصبة، وهو من هذا المنطلق يتعامل مع المكون الآخر للأمة (السُّنَّية)، بكل ما تحمله ثقافته الدينية والتاريخية من كراهية لهذا المكون.

٢- أن نظام الجمهورية الإيرانية يعمل منذ قيامه على مبدأ التوسع والتأثير على الصعيد الإقليمي، وقد اتخذ كل الوسائل الممكنة لذلك، بما فيها القوة العسكرية والدعاية السياسية والولاء الطائفي والتبشير المذهبي. وهو يرى في تمدده هذا رسالة (دينية) وواجباً (مقدساً).

معلومات إضافية

إيران.. معلومات أولية:

تشكلت جمهورية إيران الإسلامية بعد ثورة تزعمها الإمام آية الله الخميني في عام ١٩٧٩م، عقب حكم آل بهلوي.

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت إيران الحديثة -ولعوامل حملتها طبيعة الثورة التي تشكل النظام السياسي الحالي في ضوءها- مثار اهتمام إقليمي وعالمي؛ إضافة إلى كونها تحتل موقعًا جغرافيًا مهمًا واستراتيجيًا باعتبار:

- إطلالها على الخليج العربي ومجاورتها للعراق؛ حيث توجد أهم حقول النفط عالميًا.
- إطلالها على بحر قزوين، ومجاورتها لدول الاتحاد السوفييتي الإسلامية.
- مجاورتها لدولتين إسلاميتين مهمتين هما: باكستان وتركيا.
- مجاورتها لأفغانستان التي مثّلت بؤرة صراع قديم حديث!
- سعيها لامتلاك برنامج نووي لأغراض مشكوك فيها!

إضافة إلى ذلك تتمتع إيران -والتي تبلغ مساحتها ١,٦٤٨ مليون كم^٢- بغناها بالموارد الطبيعية والثروات النفطية الهائلة. ويفوق تعداد سكانها ٧٠ مليون نسمة؛ يتوزعون على العرقيات والقوميات التالية: الفرس ٥٠٪، والأذريين ٢٥٪، والأكراد ٧٪، والعرب ٣٪، بالإضافة إلى البلوش والتركماني وغيرهم. لذا فإن اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية، مع وجود لغات أخرى. كما يتوزع الإيرانيون على ديانات مختلفة؛ حيث يبلغ عدد المسلمين ٩٩٪، ٨٩٪ منهم بحسب الإحصائيات الرسمية شيعة و ١٠٪ فقط سنة؛ في حين يشكل الزرادشتيين واليهود والنصارى والبهائيين ١٪.



الحرس الثوري:

تتمتع قوات الحرس الثوري -والتي تأسست عام ١٩٧٩م- بقيادة مستقلة تتلقى أوامرها مباشرة من المرشد الأعلى، فهي بالتالي لا تعد جزءًا من القوات المسلحة، ولا تخضع لقيادة الجيش. وترى فيها المرجعية العليا للنظام الحاكم حامياً لنظام ولاية الفقيه.

وقد اعتمد النظام الإيراني على هذه القوات في حربه ضد العراق، مما حولها إلى قوة عسكرية موازية للجيش تتمتع بكامل العتاد والتجهيزات والدعم المستقل. وقد أوكلت لها عقب الحرب مهام جديدة كحراسة بعض مناطق الحدود الحساسة، ومؤسسات رسمية ذات أهمية قصوى، وتطوير الصواريخ الإيرانية، إضافة إلى مسؤوليتها عن البرنامج النووي بشكل خاص. ونظرًا لارتباط الحرس الثوري بالبرنامج النووي الإيراني فقد أصدر مجلس الأمن قراره: ١٧٣٧ و ١٧٤٧، بشأن تجميد الأصول الخاصة بالمسؤولين الكبار في الحرس الثوري. وفي سبتمبر ٢٠٠٨م، قرر المرشد الأعلى علي خامنئي تحويل مسؤولية أمن الخليج من قوات البحرية التابعة للجيش الإيراني النظامي إلى قوات الحرس الثوري للدفاع عن الخليج ضد أي هجوم أمريكي محتمل.

ويتجاوز عدد قوات الحرس الثوري ١٢٥ ألف مقاتل، فيما يتجاوز تعداد منسوبي القوات الإيرانية المسلحة عموماً الـ ٦٠٠ ألف فرد.

ويحرص الإيرانيون على الانضمام والتطوع في الحرس الثوري؛ نظراً للاهتمام والعناية التي تُقدّم لأفراده؛ حيث تُخصّص لهم مقاعد جامعية ومِنح دراسية، ويحصلون على وظائف حكومية عقب تخرجهم بشكل مباشر.

ويمتلك الحرس الثوري مختلف الأسلحة الحربية، وغالبها مصنوع محلياً، أو مطوّر داخل إيران، وهناك أسلحة روسية. وتشير بعض التقارير إلى امتلاكه أسلحة كيميائية وبيولوجية وصواريخ قادرة على حمل رءوس نووية.

حالياً وبعد ثلاثة عقود على الثورة أصبح الحرس الثوري قوة قيادية في المجالين السياسي والاقتصادي في البلاد، فقد أصبح يسيطر على زمام أبرز المؤسسات السياسية في الدولة، فنجاد -رئيس الجمهورية- ولايجاني -رئيس مجلس الشورى- ينتميان لهذه المؤسسة العسكرية.

كما أن الحرس الثوري يمتلك غالبية المشاريع الاقتصادية الحيوية؛ بما في ذلك مشاريع النفط والغاز والمشاريع الصناعية الكبرى.

ويتبع الحرس الثوري «قوات الباسيج»، وهي قوات خاصة تطوعية أمر الخميني بتشكيلها عام ١٩٧٩م للدفاع عن نظام الثورة وقيم الجمهورية الإسلامية. ووُضعت تحت قيادة الحرس الثوري في يناير ١٩٨١م. ويتجاوز عدد المتطوعين فيها ١٠ ملايين مواطن.

ويتبع الحرس الثوري أيضاً «فيلق القدس»، وهو جناح عسكري يقوم بعمليات إعداد وتدريب ذات علاقة بالخارج، كما هو الحال مع حزب الله في لبنان، والمليشيات الشيعية في العراق، والشيعية في دول الخليج واليمن وأفغانستان. ولا يُعلم على وجه التحديد عدد عناصر فيلق القدس، وهناك من يشير إلى بلوغها الـ ٥٠ ألف فرد؛ ممن يمتلكون الخبرات القتالية والعسكرية والتخطيطية العالية. وتشير بعض التقارير إلى أن ميزانية قوة القدس سرية وتتبع المرشد الأعلى.

ويتصل الحرس الثوري عموماً بالقوى الشيعية المسلحة الموجودة في المنطقة، أو تلك التي يتم الإعداد لخروجها، فقد أكد حسين حميداني -نائب قائد ميليشيا الباسيج- في تصريح له نقلته صحيفتي الشرق الأوسط، والأنوار اللبنانية، في ٢٧/١٠/٢٠٠٨م أن إيران تسلح «جيوش الحرية في الشرق الأوسط وتمدها بالسلاح»!



الرئيس الإيراني «محمود أحمددي نجاد» (٢٠٠٥-٢٠١٣م):

نجاد من مواليد مدينة غرمار بمحافظة سمنان، عام ١٩٦٦م؛ وعائلته متواضعة الحال فمهنة رب الأسرة الحدادة.

انتقل نجاد مع عائلته إلى العاصمة طهران، وتابع دراسته فيها؛ وحصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٧٩م، وشهادة الماجستير عام ١٩٨٩م من جامعة العلوم والصناعة في طهران؛ ثم عُيِّن نجاد محاضراً في كلية الهندسة المدنية في الجامعة نفسها.

في عام ١٩٩٧م نال نجاد شهادة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط المروري، وأشرف على عشرات الرسائل العلمية في مختلف المجالات الهندسية -وفقاً لوكالة الأنباء الإيرانية.

شارك نجاد في النشاط الديني والسياسي المعارض للشاه قبل الثورة، وتطوع عقب قيام الثورة في الحرس الثوري، وشارك في الحرب الإيرانية العراقية خلال الثمانينيات.

في عام ١٩٩٣م عُيّن مستشاراً ثقافياً لوزير الثقافة والتعليم العالي، ثم عُيّن أول محافظ لمحافظة أردبيل -الواقعة في الشمال الغربي- بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٧م.

وفي عام ٢٠٠٣م انتُخب نجاد عمدة للعاصمة الإيرانية طهران، ومن خلال أدائه بدأت شهرته تحظى بإعجاب الطبقات الوسطى والفقيرة. وقد كان نجاد يركّز على ترسيخ مبدأ الثورة وشعاراتها، مؤيداً في ذلك للتيار المحافظ ومعززاً له في الوظائف والأعمال أثناء توليه منصب محافظ طهران.

استطاع نجاد عام ٢٠٠٥م الفوز في الانتخابات الرئاسية أمام منافسه هاشمي رفسنجاني في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. وقد حظي في تلك الانتخابات بتأييد المحافظين والطبقات الشعبية الفقيرة والوسطى.

وأعيد انتخاب نجاد مؤخراً في انتخابات ٢٠٠٩م الرئاسية أمام منافسه الإصلاحي مير حسين موسوي، ما أوقعه في مواجهة مباشرة مع التيار الإصلاحي الراض لنتائج الانتخابات والطاعن في شرعية حكومته.

يؤمن نجاد بقيم المذهب الإمامي بشكل واضح يعبر عنه موقعه الخاص، وكان لكثير من تصريحاته بشأن اليهود وإسرائيل والولايات المتحدة أثرها على الساحة الإعلامية والسياسية،

وهو بالرغم من ذلك يشتهر بحياته البسيطة، وحملاته ضد الفساد، وسعيه الحثيث لتحقيق البرنامج النووي، وتشدده في موقفه من الغرب في قضايا إيران خاصة؛ وفي عهده دخلت إيران النادي الفضائي بعد أن نجحت في إطلاق قمر صناعي، ووضعه في مداره حول الأرض؛ كما شهدت الترسانة العسكرية الإيرانية في عهده تطوراً وتامياً ملحوظاً.



«مير حسين موسوي» المنافس الإصلاحي الأبرز لأحمدي نجاد في الانتخابات الأخيرة:

ولد موسوي عام ١٩٤٢م بخامنه قرب تبريز عاصمة إقليم أذربيجان في الشمال الشرقي لإيران.

حصل موسوي على بكالوريوس في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن من جامعة طهران عام ١٩٧٠م، كما حصل على ماجستير في التخصص ذاته.

وخلال دراسته الجامعية انخرط في الحركة الطلابية المناهضة للشاه، وبعد تخرجه أسس حركة الإيرانيين الإسلامية؛ وشارك في الثورة التي تزعمها الخميني، وعقب نجاح الثورة تولى وزارة الخارجية في زمن الرئيسين أبو الحسن بني صدر ومحمد علي رجائي، كما تقلد منصب مدير المكتب السياسي لحزب الجمهورية الإسلامية الذي انضم إليه، وترأس تحرير صحيفة «جمهوري إسلامي» الناطقة باسم الحزب، واشتهر آنذاك بمقالاته النارية التي دافع فيها عن الثورة في وجه معارضي النظام.

وفي أكتوبر ١٩٨١م أصبح موسوي رئيسًا للوزراء ليظل في هذا المنصب حتى إلغائه إثر تحويل دستوري عام ١٩٨٨م حيث جُمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، فكان بذلك رئيس وزراء إيران طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية وحتى عام ١٩٨٩م، وقد حظي خلال توليه رئاسة الوزراء بدعم الخميني، واشتهر بميوله الاشتراكية.

بعد مغادرته رئاسة الوزراء لم يتول موسوي أي منصب حكومي، لكنه شارك بعضويته في بعض اللجان الثورية، وعمل مستشاراً للرئيس هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧م)، والرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م). وهو عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام.

ويصنّف موسوي على التيار الإصلاحية، وله ميول اشتراكية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية؛ وهو يشرف حالياً على الأكاديمية الإيرانية للفنون؛ كما أنه يجيد اللغتين الإنجليزية والعربية بالإضافة إلى الفارسية.